من تراثنا فى علم النحو

الموضح المبين لأقسام التنوين

تاليف

محمد بن محمد بن أبى اللطف العشائر

المتوفى سنة ٩٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

جامعة المنيا ـ كلية الدراسات العربية

١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م

القسم الأول

قسم الدراسة

مقدمة

عرفت هذا الكتاب وصاحبه حينما كنت أعد رسالتى لنيـــــــل درجة الدكتوراه ، فكنت اجمع ما أستطيع جمعـــــه من مصنفات حروف المعانى منذ نشأة النحو الى القرن الثالث الهجرى ووجـــــدت مصنفات كثيرة قمت بإلقاء الضوء عليها فى اقتضاب . وكان من بين تلك المصنفات كتاب « الموضح المبدن لأقسام التنوين » تحدثت عنه فى إيجاز ، ولم يتجاوز حديثى عنه وريقات قليلة . ولم أعرف وقتها الا نسخة واحدة استطعت أن ألتقط منها الموضوعات البارزة وأتحدث عنها .

وشـــاءت الأقدار بعد نيلى درجة الدكتوراه بسنوات ان تقع فى يدى نســـــخة ثانية ، ثم ثالثة فوجدتنى أمام عمل متكامل يستحق دراســـــــة مستفيضه ، فعزمت على تحقيق هذا الكتاب . والذى دفعنى الى تحقيقـه أمور منها :

١ ـ أن هذا الكتاب لم يعرفه الدارسون لظاهرة التنوين فى اللغة العربية كما سنعرف ان شاء الله .

٢ ـ حديثى عن هذا الكتاب عند عرض مصنفات حروف المعانى فى رسالتى كان مقتضبا وصفت فيه الكتاب وصفا سريعا لا يكاد يتجاوز العناوين البارزة . وشتان بين وصف سريع وتحقيق متكامل للنص ، فدراستى لكم كبير من كتب حروف المعانى المخطوطة لا يمنعنى كما لا يمنع أحدا أن يقوم بتحقيقها واخراجها للدارسين فى صورة تامة للكتاب بكل محتوياته .

٣ ـ هذا الكتاب ـ فيما أعلم ـ أول مصنف يفرد فيه صاحبه الحـــــديث عن التنوين . ورأيت أن بعض من كان لهم بحوث في هذا المجال

يقول : ان القدامى أفردوا مؤلفات لحروف شتى الا حرف التنوين . وظهور هذا الكتاب يبرز لدارسى اللغة العربية أن التنوين ليس بأقل حظا من غيره من الحروف ، ولكنه حظى باهتمـــام أكبر ونصيب أوفى .

٤ ـ هذا وقد اتخذت من تحقيقى لهذا الكتاب فرصة أعرض فيها دراسات لبعض الباحثين المعاصرين لهذه الظاهرة موازنا بينهم ، ثم قمت ببحوث فى مسائل تتعلق بالتنوين ينبغى توضيحها أمام الدارسين .

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد أسهمت مع من أسهموا فى دراسة ظاهرة من أبرز الظواهر فى لغتنا الغالية .

دكتـور

محمد عامر أحمد حسن

المؤلف

قال صاحب الضوء اللامع ، لأهل القرن التاسع السخوى رحمه الله : محمد بن الشيخ أبى اللطف محمد بن منصور الحصكفى الأصل المقدسى الشافعى سبط النقى أبى بكر القلقشندى ، والماضى أبوه . قدم القاهرة فأخذ عنى شيئا . وكذا اشتغل على ثم عاد وهو فهم نبيه (١) ولد سنة ٨٥٩ وتوفى سنة ٩٢٨ .

اسمه :

من النص السابق نفهم أن اسمه « محمد » واسم والده « محمد » و « أبو اللطف » كنية أبيه .

ولكن كتب على صفحة عنوان النسخة الأصلية التى كتبت فى عصره - أى المؤلف - ما نصه « جمع مولانا العالم العلامة ، الرحلة الفهامة شيخ الاسلام ، ومفتى الأنام ، الامام الشمسى محمد بن محمد ابن أبى اللطف العشائر » وكتب على صفحة العنوان نسخة (ج) : « تأليف الشيخ الامام محمد بن محمد بن أبى اللطف المقدسى الشافعى » فالنسخة الأولى الأصلية أسقطت النسب الى بلده الذى عاش فيه وهو « المقدس » وأسقطت النسب إلى مذهبه ، وهو أنه كان شافعى المذهب ، وتلك أمور لا تجعلنا نشك فى اسمه .

مولده ووفاته :

ولد المؤلف - كما ذكر صاحب الضوء - فى سنة ٨٥٩ وتوفى سنة ٩٢٨ . وتاريخ وفاته مخالف للبيانات التى ذكرتها مكتبة الرياض فى النسخة (ج) فقد ذكرت أنه توفى سنة ٩٠٣ . وذكر صاحب الأعلام

---

(١) انظر الجزء التاسع ص ١٦٤ .

الزركلى ذكر أن أباه مات وهو حفل (٢) ، وقال : من أهل القدس مولدا ووفاة ، وأصله من حصن كيفا .

حياته العلمية :

تعلم بالقاهرة والقدس ، وهذا ما فهمناه من حديث أستاذه السخاوى « صاحب الضوء اللامع » فى ترجمته السابقة ، وهى : « قدم القاهرة فأخذ عنى شيئا ، وكذا اشتغل على ، ثم عاد وهو فهم نبيه » .

شخصه وأسرته :

يبدو أن المؤلف رحمه الله ينحدر من أسرة طيبة من العلماء . فقد ذكر أن جده كان شيخا للاسلام (٣) ، وان والده خال شيخ الاسلام (٤) ، والمؤلف نفسه كان شيخا للاسلام كما هو موضح على النسخة الأصلية التى قوبلت عليه ، وخطه عليها ، وقد سبق - وسبأتى أيضا - ذكر ذلك ، وقد كان مفتيا ويعمل بالتدريس كما ذكر صاحب الاعلام نقلا عن شذرات الذهب ٨/١٦١ ، والكواكب السائرة ١/١٧ قال : « أذن له فى الافتاء والتدريس » ، له « الموضح المبين لأقسام التنوين - ح فى النحو » (٥) وهو هذا الكتاب الذى شرفنا الله بالعمل على تحقيقه ونشره .

---

(٢) الاعلام ٧/٣٨٤ .
(٣) أنظر ص ٥٦ ، ٨٧
(٤) انظر ص ٥٦
(٥) الاعلام ٧/٣٨٤ .

وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق

النسخة الأولى :

رمزت لها بالحرف (أ) وهى نسخة كتبت فى عصر المؤلف وقوبلت عليه . وفى آخرها خطه . على صفحة العنوان ما يلى :

« رسالة الموضح المبين لأقسام التنوين » جمع مولانا الشيخ الإمام ؛ العالم العلامة ، الرحلة الفهامة ، شيخ الاسلام ، مفتى الأنام الامام الشمسى محمد بن محمد بن أبى اللطف العشائر عظم الله شـــــأنه . ورفع قدره . وأعلى (١) شأن محمد وآله .

ثم قال على صفحة العنوان أيضا : « بآخرها خط المؤلف » وفى نهاية النســـــخة فى ذيل الصفحة الأخيرة ما نصه « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها كاتب الأحرف الفقير محمد بن أبى اللطف ، لطف الله به » وكتب أيضا عليها « قوبلت حسب القوة والإمكان .. الفقير محمد بن محمد ابن عمران » ..

وكتب أيضا « حضرت المقابلة .. الفقير أحمد بن نصر » فقـــوله فى صفحة العنـــوان : « بآخرها خط المؤلف » بقصـــد العبـــارة « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها كاتب الاحرف محمـــد بن أبى اللطف لطف الله به » فهذه العبارة بخط المؤلف ، وهى فى الواقع مخالفة للخط الذى كتبت به هذه النسخة .

ويبدو أن الكاتب هو محمد بن محمد بن عمران ، لأن عبارة « قوبلت حسب القوة والامكان » هى بالخط نفسه الذى كتبت به هذه النسخة .

---

(١) كتبت هكذا (أعلا) والكاتب يكتب حسب النطق فيكتب (كذلك) هكذا (كذالك) مخالفا القواعد الإملائية المتبعة .

ولما كانت هذه النسخة مكتوبة فى حياة المؤلف ، وقوبلت عليه بل وعليها خطه جعلتها الأصل فى هذا التحقيق .

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ جيد واضح وعدد صفحاتها ستون فى كل صفحة ثلاثة عشر سطرا ، وفى كل سطر ـ فى المتوسط ـ ست كلمات . وليس على هذه النسخة تاريخ ، ولكن تاريخها نستطيع أن نعرفه بالتقريب ، فقد كتبت فى نهاية القرن التاسع الهجرى فى عصر المؤلف ، أو فى سنوات الربع الأول من القرن العاشر ، فهذه النسخة أسبق من أختيها الأخريين ، فإحداهما كتبت فى القرن الحادى عشر ، والأخرى فيها ما يدل على أنها كتبت فى وقت متأخر . وسيأتى الحديث عن ذلك . وهذه النسخة من مقتنيات مكتبة تيمور تحت رقم ٢٨٤ فهرس النحو .

النسخة الثانية :

يبدو أن كاتب هذه النسخة كان يجهل عنوان الكتاب ، بل ويبدو أيضا أنه كان يجهل المؤلف فالمكتوب على صفحة العنوان « الواضح (٢) المبدن لأقسام التنوين ، للشيخ الامام العلامة » ولم يكتب اسم المؤلف وعليها اسم غير واضح ، والواضح منه (عبده محمد الغمرى الفرضى خادم القلم بالأزهر) وقد نفهم من ذلك أنه الكاتب . وعليها اسم مالك النسخة هكذا « فى ملك حسن الحرفى » عفا الله عنه .

وهى مكتوبة بخط جيد مضبوط بالشكل ، ولكن أخطاءها كثيرة ، وهذه النسخة مودعة بمكتبة الأزهر رقم ٥٣٣١ مجاميع ، وهى تقع فى ثلاث وعشرين صفحة ، فى كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، وفى كل سطر إحدى عشرة كلمة فى المتوسط .

---

(٢) كلمة « الواضح » بدلا من كلمة « الموضح » وهى مكتوبة هكذا ـ أيضا ـ عند ذكر اسم الكتاب أنظر ص ٢٧

وهذه النسخة لا نعرف تاريخ كتابتها . وظنى أنها بعد النسخة الأولى ، فجهل الكاتب بصحة العنوان وبالمؤلف يقوى هذا الظن .. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .

النسخة الثالثة :

هذه النسخة بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم ٣٥٣٥ وبيانات المكتبة عليها ما يلى :

عنوان المخطوط : الموضح المبين لأقسام التنوين .

المؤلف : محمد بن محمد المقدسى ت ٩٠٣ هـ .

تاريخ النسخ : القرن الحادى عشر .

عدد الأوراق . ١١ ق . المقاس ٣ر١٥ × ٥ر٢٠ سم .

ملاحظات : نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، أوراقها منفرطة ، بها آثار رطوبة وتلويث ، بعض الكلمات بالحمرة .

وعنوان النسخة بخط كاتبها هكذا « الموضح المبين ، لأقسام التنوين . تأليف الشيخ الامام الشمسى محمد بن محمد بن أبى اللطف المقدسى الشافعى . نفعنا الله به ، آمين » .

وعليها بعض الأشعار للصفدى ، وهى تنقص ورقة واحدة من آخرها ، وقد ذكرت ذلك أثناء التحقيق . وقد بحثت عن تاريخ كتابتها كما هو وارد فى بيانات مكتبة جامعة الرياض فلم أجده (٣) ، ولست أدرى من أين عرف هذا التاريخ . وهذه النسخة واضحة الخط ، عرفت من خلالها أن اسم كاتبها يوسف ، فقد نظم أنواع التنوين على هامشها وكتب اسمه تحت النظم . انظر ص ٤٦ ، ٤٧ وقد أعانت كثيرا على التحقيق ، ورمزت لها بالحرف (ح) .

---

(٣) هذا وقد رأيت من بيانات مكتبة الرياض أنه توفى سنة ٩٠٣ ، وذكر المترجمون أنه توفى سنة ١٩٢٨ . وقد سبق الحديث فى ذلك .

منهـج الكتـــــاب

بدأ المصنف بمقدمة ذكر فيها أنه جمع أقوال العلماء فى التنوين ، فهذه الأقوال متفرقة فى الكتب فأراد أن يفيد دارسى النحو بضـــــمها فى مصنفه هذا .

ثم بدأ ببيان العلاقة بين النون والتنوين مستخدما فى ذلك معرفتـه بعلم المنطق فذكر أن العلاقة بين النون والتنـــوين العمـوم والخصوص المطلق ، فصدق التنوين على كل ما صدق عليه النون ، وعدم صـــــدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوينٍ نون من غير عكس .

ثم ذكر المصنف خلافات العلماء فى حد التنوين مناقشا إياها مناقشة جيدة ، مصوباً لقولٍ ومخطئا لآخر بالدليل .

ثم قسم التنوين الى قسمين : قسم خاص بالأسماء وآخر مشـــترك بين الاسم والفعل والحرف . وحاول أن يجمع ما يمكن جمعه من أقوال النحاة فى كل نوع من أنواع التنوين . وبذل فى ذلك جهدا مشـــــكورا تتضح حقيقته فى عدد المراجع وعدد العلماء الذين ورد ذكرهم فى هذا الكتاب .

ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن منهج الرجل منهجٌ سليم . يدل على عقلٍ ناضجٍ ، فهو لا يقل جودة عن مناهجنا المتبعة اليوم فى بحوثنا .

مصادر الكتـــاب :

أولا : أهم مصادره من كتب النحو :

المصادر التى استقى منها المؤلف فى عمـــل كتابه هذا « الموضح المبين » كثيرة وهى :

١ - التصريح على التوضيح للعلامة خالد الأزهرى ، فهذا الكتاب بعد العمدة ، أو المصدر الأول الذى اعتمد عليه المصنف ، بل إنه كان ينقل منه نصوصا برمتها إلى حد أننى اعتمدت عليه كثيرا فى بيان الكلمات الغامضة أثناء التحقيق . وكان المصنف رحمه الله أمينا معترفاً بما نقله من هذا الكتاب وغيره انظر - مثلا - ص ٨٦ .

٢ - يلى كتاب « شرح التصريح على التوضيح » كتاب « المغنى » لابن هشام ، فقد نقل منه نصوصا أيضا . فيقول : قاله ابن هشام فى المغنى . أنظر ص ٥٤ .

٣ - شرح شواهد الألفية للعيدى . لقد اعتمد المصنف على هذا الكتاب (١) عندما كان يتعرض لشرح الشاهد وينقل عنه نقلا معترفا - أيضا - بهذا النقل ، أنظر ص ٨١ .

٤ - شرح الأزهرية للعلامة خالد الأزهرى ، وذلك عندما ذكر تعريفه للتنوين ورده عليه ، أنظر ص ٣٩ ، ٤٢

٥ - شرح الألفية للمرادى فى تعريف التنوين أيضا وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان بالقاهره أنظر ص ٣٩ .

٦ - شرح الألفية لابن ناظمها انظر ص ٨٧ وهو منشور ، نشرته المكتبات الأزهرية بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد .

٧ - شرح الشيخ خالد على متن الجرومية أنظر ص ٤٢ .

٨ - شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى أنظر - مثلا - ص ٥٤ وهو كتاب مشهور من شروح المفصل .

---

(١) اسمه المقاصد النحوية طبع على هامش خزانة الأدب طبعة الأميرية وله مختصر مطبوع على هامش حاشية الصبان على شرح الأشمونى .

٩ - شرح الجزولية لابن الخباز . غير معروف ولعله من الكتب المفقودة . أنظر ص ٤٥ .

١٠ - التحفة لابن مالك أنظر ص . وقد يكون المصنف لم يستق معلوماته مباشرة من شرح الجزولية لابن الخباز والتحفة لابن مالك وانما ذكرهما نقلا عن ابن هشام فى المغنى . أنظر المغنى ص ٢٤ ، ٢٥ .

١١ - شرح المفصل لعبد الواحد بن خلف . ذكره بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ، ٥/٢٢٦ وذكر أن له نسخة بمكتبة الاسكوريال أنظر ص ٥٣ .

١٢ - شرح الكافيه للرضى مطبوع ومشهور . أنظر ص ٥٤ .

١٣ - شرح الكافية لابن مالك ، أنظر ص ٧٦ .

١٤ - اللمع الكاملية لابن الموحل أحد شيوخ ابن هشام ، ولعله من الكتب المفقودة . أنظر ص ٧٦ ويبدو أن المؤلف ذكر شرح الكافية لابن مالك واللمع الكاملية لعبد اللطيف بن المرحل فى سياق نقله عن التصريح ، ولم يرجع إليهما مباشرة ، أنظر شرح التصريح على التوضيح ص ٣٥ .

١٥ - حاشية ابن أبى القاسم السعدى على التوضيح ، ولعلها مفقودة أنظر ص ٧٧ .

١٦ - حاشية العلامة الشمسى على التوضيح ، ولم أعرف شيئا عنها . أنظر ص ٣٩ ، ٨١ .

١٧ - شرح اللباب وكذلك شرح لب الألباب ، وكلاهما لجمال الدين عبد الله بن محمد الحسينى وسمى شرح اللباب « العباب »

أتمه سنة ٧٣٥ . أنظر مجموعة الشـــافية فى فتى الصرف والخط الصفحة الأولى من الجزء الثانى طبعـــة عالم الكتب . بيروت . والمراد باللباب هو مصنف محمد بن محمد بن أحمد الاسفرائيتى وهو غير لباب العكبرى ، ولباب الاسفرائيتى .

ثانيا : مصادره من كتب اللغة :

١ ـ القاموس للفيروزبادى انظر ص ٤٤ ، ٥٧ .

٢ ـ الصحاح الجوهرى أنظر ص ٤٤

ثالثا : أهم مصادره من كتب الأدب :

١ ـ شرح القصائد السبع الجاهليات لأبى بكر بن الانبـــــارى أنظر ص ٦٨ وما بعدها .

٢ ـ شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزى أنظر ص ٦٨ وما بعدها .

دراسات فى حرف النون والتنوين

لم أجد حرفا اهتم به العلماء — قدامى ومحدثون — مثل اهتمام
حرف النون . اهتم به النحاة والصرفيون والقراء وعلماء الأصوا
وذلك لما فيه من خواص صوتية تميزه عن غيره من الحروف الأخر
فهو من حروف الذلاقة التى هى أسهل الحروف جميعا ؛ لأنه من
اللسان ، أى طرفه ، كما أنه يتمتع مع الميم باستخدام الحجرة الأنف
التى تتردد فيها ذبذبات الصوت الخارج عند النطق بهذا الحرف ف
رنينا موسيقيا . فالحجرة الأنفية تشبه الى حد بعيد حجره آلة ا
الموسيقية أو آلة العود . فحرف النون سيد الحروف جمعـــا من
الناحية ، فلا عجب اذا شعرنا بموسيقى عذبة عند انشاد القصائد ال
أكثر من غيرها . ولعل القصائد النونية فى الشعر العربى لها الذ
الأكبر من الشعر لهذا السبب . وكذلك نرى معظم فواصـــل الآيا
القرآن الكريم تقوم على حرف النون . ولهذا السبب نرى القـــراء
حديثهم فى وصف حرف النون من حيث المخرج الصوتى لها ، وبيان أ
من حيث الإظهار ، أو الإخفاء ، أو الإدغام بغنة ، أو بغير غنـة إل
ذلك من الأحكام التى نراها فى كتب القراءات .

ولكن الذى يعنينا هنا أن نذكر من هذه الكتب بعض ما ظهر
فى السنوات الأخيرة .

فمن هذه الكتب كتاب للدكتور صبحى عبد الحميد محمد عبد
عنوانه : **النُّون وأحوالُها فى لغةِ العرب** .

أراد المؤلف أن يجمع بين دفتى هذا الكتاب أحوال استخداه
فى اللغة العربية فتحدث عن نون التنوين فى الفصل الأول من الباب
وذلك ما يهمنا ذكره فى هذا المجال .

ذكر أن للتنوين أحدَ عشرَ نوعا هى : تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم والغالى والتناسب والضرورة والشـــــاذ والحكاية (١) وصاحب كتاب « الموضح المبين » ذكر للتنوين عشرة أنواع .

ولم يذكر تنوين التناسب كما سنرى - إن شاء الله - متبعا فى ذلك بعض النحاة المشهورين كابن هشام فى المغنى (٢) فقد ذكرها عشراً ، ولم يذكر تنوين التناسب . وهو الذى يدخل غير المنصرف ليتناسب مع غيره ، من ذلك قوله تعالى « سَلاَسِلا وأغلالا (٣) » فى قراءة نافع وهشـــام وكقوله تعالى : « وَلاَ يَغُوثَ ويعوقَ » (٤) فى القراءة بتنوينهما (٥) للتناسب بينهما وبين المنصوب قبلهما فى قوله تعالى « وَلا تَذَرُن وَدا ولاَ سُوَاعاً » (٦) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « وجِئْتُكَ مِن سبَإٍ ، بِنَبَإٍ يقِين »(٧) فصرف سَبَأ لمناسبة نبأ ، وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ . فيجعلها اسـما للقبيلة . أما إذا كان المراد بكلمة « سبأ » الحى فانها تصرف ، ولا يكون علة تنوين سبأ هو التناسب (٨) .

---

(١) النون وأحوالها فى لغة العرب ص ١٩ .
(٢) المغنى ٢/٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ .
(٣) سورة الانسان آية ٤ .
(٤) سورة نوح آية ٢٣ .
(٥) الإتحاف نقلا عن « النون وأحوالها فى لغة العرب » .
(٦) أقول : تنوين التناسب فى « سواع » قد دخله التنـــــوين ليناسب « ودا » ثم دخل التنوين فى « يغوثَ » و « يعوقَ » لمناســبة ما قبلهما أيضا ، فالاسم المصروف من هذه الأعلام التى هى أسماء لأصنام هو « ودّ » وصرف الباقى للتناسب . هذا وأحب أن أشير إلى أن صاحب « النون وأحوالها أخطأ فى ذكر الآية فقـــال : « وقالوا لا تذرن ودا » والصواب : « وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُم ، ولا تَذَرُن وَدا » .
(٧) سورة النمل آية ٢٢ .
(٨) النون وأحوالها فى لغة العرب ص ٦٢ .

واذا كان صاحب (الموضّح المبين) لم يذكر تنوين التناسب فإن صاحب (النون وأحوالها فى لغة العرب) لم يذكر أن ما أشبه القوافى يكون مثلها فى لحوق التنوين كالفواصل فى القرآن نحو قراءة أبى الديبار الأعرابى : والفجرِ . والوترِ ، إذا يسرِ . أنظر ص ٧٨ .

وعند الحديث عن تنوين الضرورة ذكر صاحب (النون وأحوالها) ما ذكره صاحب (الموضح المبين) (٩) ، ولكنه زاد مسألتين .

أولاهما :

الخلاف فى جواز صرف « أفعل التفضيل » فقد منع الكوفيّون صرفه لملازمته « مِن » الدالة على المفاضلة . أما البصريون فقد أجازوا صرفه كما لم يمنع تنوين « خيرا منه » و « شرا منه » ، وهما بوزن أفعل فى التقدير (١٠) .

الثانية :

أن الأخفش حكى أن لهجة عربية لبعض القبائل تصرف ما لا ينصرف مطلقا فى الاختيار . قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا اليها فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام » (١١) .

وهاتان المسألتان لم يذكرهما صاحب « الموضح المبين » . أقول : وقد فات صاحب « الموضح المبين » قديما ، كما فات صاحب « النون وأحوالها » حديثا « ذكر » الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى منع المصرف للضرورة ، فقد أجازه الكوفية محتجين بقول الشاعر :

---

(٩) أنظر سرح المقاصد النحوية للمرادى ص ٢٧ وما بعدها .
(١٠) النون وأحوالها ص ٦٥ .
(١١) النون وأحوالها ص ٦٥ ، ٦٦ عن همع الهوامع ١/٣٧ والاتحاف ٤٢٩ .

نُبِّئْتُ أن أَبا قَابُوسَ أوعَدَنِي

وَلا قَرارَ على زَأرٍ مِنَ الأسَدِ

فقد منع « قابوسَ » من الصرف ، وهو من الأسماء المصروفة ، ولكن البصريين لم يجيزوا منع المصروف للضرورة (١٢) .

مواضع حذف التنوين :

هذا ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » المواضع التى يحذف فيهـا التنوين ، فقد اقتصر على ذكر أقسامه دون أحكامه ، شأنه فى ذلك شأن النحاة كابن هشام فى « المغنى » وخالد الأزهرى فى « التصريح » وغيرهما من النحاة القدامى ، ولكن الباحثين اليوم حينما يتناولون ظاهرة التنوين بالدراسة لا يقتصرون على ذكر أقسامه ، ولكنهم يتناولونه من كل الجوانب. من حيث صلته بالأبواب النحوية الأخرى ، وعلاقته بالجـانب الصوتى والصرفى ، وأحكامه من حيث الحذف ؛ ويذكرون أحكامه فى القراءة من حيث الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب .. الخ .

ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » كل هذا مع أنه كان يستطرد كثيرا إذا رأى فى استطراده ما يخدم الهدف . من ذلك استطراده فى حديث عن القافية ، دعاه إليه تنوين الترنم والغالى ، لأنهما يتعلقـان بالقوافى .

أقول : إذا كان صاحب « الموضح المبين » هكذا شأنه فقـد كنا ننتظر منه أن يتحدث عن علاقة التنوين بالأبواب النحـوية ، وعن أحكامه . ولكنه لم يفعل . ولذلك فاننى أميل الى أن اذكر هنا فى قسـم الدراسة مختصراً فى مواضع حذف التنوين .

---

(١٢) الانصاف مسألة رقم ٧٠ .

أولا : عند الوقف :

اذا كان الاسمُ المنَّون مختوماً بتاء التأنيث مثل شـــجرة وعلائمَة وقائمة يحذَفُ التنوينُ عند الوقفِ ، وتبدَل التاء هاء . أما اذا كان غير مختوم بالتاء فان التنوين يحذف فى حالة الرفع والجر ويبدل الفا فى حالة النصب مثل : جاء رجل . وعطفت على رجل . وأكرمت رجلا . وهذه هى اللغة السائدة بين العرب والتى يجب أن نستعملها فى لغتنـــا اليوم . ولكن لهجة ربيعة تقِفُ على المنصوب بحذف التنوين أيضـــا ، فيقولون : رأيت رجلْ .

وهناك لهجة أخرى وهى لأزْدِ السَّراة تقف بابدال التنوين واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة فيقولون فى الوقف : هذا رجلُو وعطفت على رجلَى .

وعند الوقف تحذف ياء المقصور المنون فى حالتى الرفع والجـــر فتقول : هذا عِادْ ، وذلك معْتَدْ ، وتقـــول : اقتـــديت بهَـــادْ ، واستمعت لمهْتَدْ .

ويستوى المنَّون تنوين تمكين كما مثلت ، والمنون تنوين عوض مثل . مرّت علينا ليالْ . وسهرنا فى ليالْ ، إلا أن الياء فى المصروف 'حذِفَت' للتخلص من التقاء الساكنَيْنِ وعند الوقف بحذف التنوين ، فهل ترد بعد 'موجِب الحذف وهو التنوين ؟

لا ترد ، لأن الياء ثقيلة ، والوقف موضع استراحة . وهذا على اللغة الأجود . ويجوز أن ترد على لغة . وقرىء على اللغتين قوله تعالى : « ولِكُلِّ قومٍ هادْ » (١٣) و « هادِى » .

---

(١٣) الرعد آية ٧ .

وأما فى حالة النصب فتبقى الياء وينقلب التنوين ألفا فى المصروف فتقول : كنت قاضيا ، أما فى غير المصروف فترد الياء فحسب ، إذ ليس فيه تنوين ، فلا توجد الألف المنقلبة عنه ، فتقول قضيتنا ليالىَ .

ثانيا : عند الإضافة :

التنوين متمم للاسم والمضاف اليه متمم للاســـم قبله ، ولما كانت وظيفتهما واحدة حكم بعدم اجتماعها ولذلك يحذف التنوين عند الإضافة ـ لفظية كانت أو معنوية ـ فتقول فى اللفظيـــــة هذا مكرمُ أبيه ، وفى المعنوية : هذا شاعر النيل .

ثالثا : عند دخول « ال » : (١٤)

فتقول : أكرمت الضيف . وعند الوقف على المنقوص المقترن « بأل » فالأجود عدم حذف الياء فتقول : جاء الساعى ورأيت الســـاعى وأثنيت على الساعى . وتقـــــول أعجبتنى هذه المعـــــانى . وفهمت المعانى وأعجبتُ بهذه المعانى . ويجوز حذف اليـــــاء فى كل ذلك الا فى حالة النصب .

رابعا : عند شبه الإضافة :

ذكر ذلك صاحب « النون وأحوالها » ومثل لذلك بقولهم : لا مالَ لسعد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا متخـــــذا مرجعه فى ذلك « حاشية الصبان ١/٣٧ »

---

(١٤) تعبير صاحب « النون وأحوالها ص ٧٨ » غير دقيق فقد قال : يحذف التنوين فى مصاحبة الكلمة أداة التعريف سواء أكانت معـــــرفة مثل « الكتاب » أم زائدة مثل « وطبت النفس يا قيس عن عمرو » ، وكيف تكون أداة تعريف وهى زائدة ؟

خامسا : فى حالة العلم المنون الموصوف بابن :

مثل جاء محمدُ بنُ علىٍّ . ويشترط أن يكون متصلا بابن ، وأن يكون « ابنُ » مضافا الى علم ، فإن فصل عنه مثل جاء محمدٌ الكريمُ ابنُ على ، أو أضيف لغير عَلَمٍ مثل جاء محمـــــــدٌ ابنُ أخينا ، دخلَه التنوين .

سادسا : عند التقاء الساكنين :

وعلى ذلك قراءة من قرأ « قُلْ هُوِ اللهُ أحَدُ اللهُ الصَّمَدْ » . بضم دال أحد دون تنوين ، وقول الشاعر :

وَاللهِ لَوْ كُنْتَ لِهذَا خَالِصًا

لَكُنْتَ عَبْدًا آكِلَ الأَبَارِصَـــا

أقول : بعد النُحاةُ حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين ضرورَة شعرية ويذكرون الشاهد النحوى :

فَألفيتهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ

وَلا ذاكرَ اللهَ إلا قليـــلا

وهذا مذهب سيبويه (١٥) ، وبعضهم يرى أنه بحذف لالتقاء الساكنين مطلقا فى لغةٍ (١٦) .

سابعا : عند الاتصال بالضمير فى مثل ضاربك ومكرمك عند من قال : إنه غيرُ مضاف .

---

(١٥) الكتاب ١/٨٥ بولاق وانظر ضرائر الشعر لابن عصـــفور ص ١٠٥ .

(١٦) حاشية الشنقمرى على الكتاب طبعة بولاق ١/٨٥ .

ثامنا : عند النداء مثل يا سـعدُ للمفرد العلَم ، ويا رجل للنكرة المقصـودة .

أقول : المنادى مبنى على الضم فكيف كان فيه التنوين ثم حذف . ومعلوم أن المبنى لا تنوين فيه . وسيأتى لذلك ذكر فى قسم التحقيق ص ٦٧ .

تاسعا : عند منع الاسم من الصرف مثل جاءت سـعاد ، وحضر عثمـان .

ذكر هذه المواضع التسع صاحب « النـون وأحوالها » ولكننى أوردتها باختصار معلقا عليها ، ومضيفا عليها ما استحق الإضافة .

رسالتان فى ظاهرة التنوين

ومن الجهود الحديثة فى هذا المجال رسالتانِ جامعيتانِ تحت عنوان واحد هو « ظاهرة التّنوينِ فى اللغة العربيةِ .

الرسالة الأولى :

أما الرسالة الأولى فهى من عمل الدكتور عوض المرسى جهـــــاوى نال بها درجة الماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة . وموجز بحثه هذا أنه قائم على ثلاث أبواب :

فى الباب الأول درس فيه ظاهرة التنوين دراســـة عامة وذلك فى ثلاثة فصول ذكر فى الأول تعريف التنوين وأنواعه .

وفى الثانى تحدث عن علاقة التنوين بعلم الأصوات .

والثالث عالج فيه التنوين ورسم الكلمات .

وجعل الباب الثانى للحديث عن الوظيفة النحوية للتنـــــــوين فى فصلين :

الأول : وظيفة التنوين فى المبنيات والمعربات .

والثانى : ما جاء على صورة التنوين وأدى وظائف غير وظائفه .

وأما الباب الثالث فكان فى الحديث عن علاقة التنـــوين بالأبواب النحوية : وذلك فى فصلين :

الأول : فى الأبواب النحـــوية التى يدخلهـــا التنـــوين لتؤثر فى غيرها .

والثاني : عقده للاسم الذى لا ينصرف .

وذكر جميع أنواع التنوين الأحد عشر . وقد أعجبنى فى هذا البحث أنه لما تحدث عن تنوين المقابلة استحسن الرأى القائل بأن تنوين المقابلة فى نحو « مسلمات » تنوين تمكين ، وهو رأى « الرَّبَعِى » وذلك أنه لم يقبل القول بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم . فقال : « وأرى أن نظرية المقابلة التى ذكرها النحاة افتراض لا مبرر له ، فلماذا يحتم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون فى جمع المذكر السالم ؟ ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ؟ فلا نقول بأن التنوين فى جمع المؤنث لمقابلة التنوين فى المفرد ؟ فاذا كانت الإجابة على السؤال الأخير بأن مفرد جمع المؤنث لا يوجد فيه تنوين فى أغلب الأحوال حتى يمكن مقابلته بالتنوين الموجود فى جمعه فكيف نفسر الاسم الممنوع من التنوين نحو أحمد ، فانها لا تنوين فيها ، ولكنها مع ذلك تجمع على « أحمدون » . فلماذا تقابل هذه النون — إذن — إذا كان المفرد لا يقبل التنوين » (١)

وانتهى بأن تنوين المقابلة لا سبب له إلا النطق العربى . وتلك لفتة أعجبتنى من الباحث إلا أنه أخطأ فى استدلاله الذى بدا منطقيا ، ولكنه فاسد ، فقد وهم أن جمع « أحمد » العلم المعرفة هو « أحمدون » .

ولكن الواقع أن الجمع « أحمدون » مفرده « أحمد » النكرة ، وغاب عن ذهنه أن العلم إذا ثُنِّىَ أو جُمِعَ صار نكرة ، فالمفرد هنا قابل للتنوين فصارت النون فى الجمع مقابِلة للتنوين فى الاسم المفرد فأصبح استدلاله باطلا .

---

(١) ظاهرة التنوين للجهاوى ص ٩٦ .

هذا ولم يقتصر النحاة على ذكر المقابلة بين التنوين والنـــون فى الجمعين ، وإنما قالوا ـ أيضا ـ : إن الكسرة فى حالتى نصب وجر جمع المؤنث الســـــالم تقابل البـــاء فى حالتى نصب وجر جمع المذكر الســـالم .

وأقول : أعجبنى رأيه ، لأننى أرى أن هذه المقابلة التى يتحدث عنها النحاة ضرب" من الافتراض يجهد الدارسين للنحو . نعم : إن هذا الكلام المنطقى ، وذكر العلل فيه ما 'ينبّه' العقل الى أن للغتنا فلسفة تقوم عليها . وأنها لا تقوم على العشـــوائية ، بل لهـــا أسس ومعايير منطقيـــة تضبطها . ولكن النفع المرجو من جعل اللغة تحت سيطرة المنطق قليل ، والضرر الذى يعود على دراستها بسبب ذلك كثير .

الرســـــــالة الثانية :

أما الرسالة الأخرى التى تقع تحت العنوان نفسه « ظاهرة' التنوين فى اللغة العربية » فهى من عمل أحمد عبد العـــزيز عمرو نال بهـــا درجة الماجســـتير أيضا بكلية الآداب جامعـة الاســـكندرية سنة ١٩٧٨ بعد رســـالة الجهاوى (٢) ، ولم يشر إلى أنه 'سبق' إلى موضوع رسالته ، فقال فى المقدمة : « وبعد ، فإنه لفتنا أننا لم نجد لأحـد من الأولين ـ على ما كان من وَلعِهم بالتأليف فى أى شىء ـ مؤلفـــا فى التنوين ، ووجدناهم تحفّوا بحروفٍ غيرِه فأفردوا فيها أعمالا علميـــة والتنوين فى كل حال ، وبأى حجة أهم منها ، وأوثق بأبواب النحو والصرف عروة فتخذتها 'نهزة لكتابة بحثٍ فيه » .

ومن هنا نعرف أنه لم يعرف شيئا عن رسالة الجهـــاوى كما أن الباحثَيْنِ الجهاوى وأحمد عبد العزيز لم يعرفا شيئا عن هـــذا المؤلف « الموضح المبين فى أقسام التنوين » .

---

(٢) طبعت رسالة الجهاوى بعد ذلك سنة ١٩٨٢ م .

ومنهج رسالته يقع فى بابين : الأول منهما فى خمسة فصول :

الفصل الأول :

فى أقسام التنوين : وجعلها أحد عشر كما فعل صاحب « النون ».

الثـــــانى :

جعله لدواعى حذف التنوين :

ولكن تلك الدواعى تختلف زيادة ونقصا عن الدواعى التى سبق أن عرضتها بالاختصار والتعليق عن كتاب « النون وأحوالهـــا » فقـــد ذكر تسعة . وذكرها صاحب هذه الرسالة أحمد عبد العزيز اثنى عشر هى :

(١) اقتران الاسم بـ « ال » .
(٢) الإضـــافة .
(٣) اتصال الضمير بعامله .
(٤) الوقف .
(٥) دخـــول « لا » .
(٦) النـــداء .
(٧) العلم الموصوف بابن .
(٨) للضرورة .
(٩) تنبه تنوين المنون بغير المنون .
(١٠) الفصـــــل .
(١١) الإدغـــام .
(١٢) التخفيف .

وتبدو من الموازنة أن أحمد عبد العزيز زاد « حذف التنوين » كتابة للإدغام مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم عليكم عقوق الأمهاتِ ووأدَ البناتِ . ومَنْعَ وَهاتِ فذكر أن التنوين حذف من « منعاً وهات » فحذف الألف من « منعا » وتكتب هكذا « ومنْع وَهات » . « وحذفَ التنوين لدخول لا » مثل لا رجلَ في الدار . وحذف التنوين من المنون لشبهه بغير المنون . مثل قول الشاعر .

يجُدُو ثمَانيَ مَوْلعاً بِلقَاحِهَا

حتى هممن بِزَيفةِ الأرتاجِ

فحذف التنوين من « ثمانى » المنون لشبهه بغير المنون وهو الجمع الذى على صيغة « مفاعل » . ولكن الأكثر فى استخدام « ثمانٍ » أن تكون منونة . ويقال فيها ما يقال فى « قاضٍ » : رأيت قاضيا وثمانيا من السعادة . و « حذف التنوين للفصل » مثل : لا أبا لك .

و « حذف التنوين للتخفيف » مثل سلامْ عليكم . بدون تنوين «سلام»

فهذه خمسة دواعى لحذف التنوين لم يذكرها صاحب « النون وأحوالها » هذا ولم يذكر أحمد عبد العزيز فى رسالته هذه حذف التنوين لشبه الاسم بالمضاف .

ولم يذكر حذف التنوين للالتقاء الساكنين .

ومما سبق نفهم أن أسباب حذف التنوين أربعة عشر نوعا اتفق الباحثان فى سبع واختلفا - زيادة ونقصا - فى سبع ، فذكر الدكتور صبحى عبد الحميد صاحب « النون وأحوالها » اثنين لم يذكرهما أحمد عبد العزيز ، وذكر هذا الأخير خمسا لم يذكرهما الدكتور صبحى عبد الحميد .

وفى الفصل الثالث : تحدث عن الممنـــــوع من الصرف فذكر علل المنـــع .

وفى الرابع : تناول فيه صوت النون وأحكامه .

وفى الخامس : تحدث عن رسم التنوين وفرق بين نون التنوين ونون النوكيد الخفيفة فى الكتابة . وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل فى قسم التحقيق ، وأفردنا لذلك بحثا فى هامش ص

وأما الباب الثانى فتحدث فيه عن التنوين فى ضوء علم اللغـــة الحديث . وجعله فى فصلين : تناول فى الأول منهما الحـــديث عن المستوى الصوتى للتنوين والثانى عن المستوى الصرفى والنحوى له .

موازنة بين الرســـالتين :

ما أكثر الرسائل الجامعية التى تقع تحت موضوع واحد . وقد كان يدور بخلدى أن أقوم ببحث أوازن فيه بين تلك الرسائل ، إنصـــافا للعاملين المجتهدين ، وكشـــفا للمتطفلين ، الذين يعيشـــون عيـــالا على الآخرين . فوجدتنى أزج بنفسى فى محيط متلاطم الأمواج ، ولا أدرى ، هل سطا اللاحق على السابق فى العمل الواحد فأنصف السابق ؟ أو أن ذلك من توارد الخواطر ؟ ومن هنا كان الحكم فى هذا المجال صعبا ، فقد أقع فى ظلم الأبرياء ، فانصرفت عن هذا العمل تاركا الأمر لرب النـــاس متمثلا بقول الشـــاعر :

ولا تقفْ ذلاتِ العبادِ تعدها

فلستَ على هذا الورى بمسيطرِ

إن بحوث المحدثين مستقاة من أعمال السابقين ، وما دامت الموارد أمام الجميع واحدة فلن تستطيع - على وجـــه الدقة - أن تتهم أحـــدا سطا على عمل أخيه ، اللهم الا فى حدود ضيقة .

وليس لى بعد ذلك إلا أن أقول : إن الرسالتين يختلفان فى المنهج كما رأينـــا ، ولكن بينهمـــا لقاء فى موضوعات شتى ، وفى كثير من المراجع ، وذلك أمر طبيعى ، فالأفكار تلتقى كثيرا إذا كانت تدور حـــول موضوع واحد .

قيمة الكتاب (الموضح المبين) :

بعد أن طفنا قليلا على أعمال بعض المحـــدثين ظهرت لنا جوانب القصور فى هذا الكتاب نذكر منها :

أولا : ترك المصنف شـــيئا ما كان ينبغى أن يتركه ، لأنه فى لب موضوعه ، ترك قسما من أقسام التنوين ، وهو تنوين التناسب ـ وقـد تحدثت عنه آنفا ـ (٣) وما كان ينبغى أن يفوته ذكره ، وقلت : إن الذى أوقعه فى ذلك اتباع بعض مشاهير النحاة كابن هشام فقد ذكروا لأقسام التنوين عشرا (٤) .

ثانيا : لم يتحدث بالتفصيل عن كتابة نون التنوين والفرق بينهمـا وبين كتابة نون التوكيد الخفيفة ، وخلاف العلماء فى ذلك ء الأمر الذى دعانى إلى عمل بحث فى هامش ص ٤٢ أسد به هذه الثغرة .

كما أنه لم يذكر العلة فى إبدال التنوين ألفا بعد الفتحـــــة . والعلة فى ذلك أن التنـــوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف تقاربه الغنة فى التنـــوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقـــاربة وهـذا تعليل ذكره الشيخ خالد فى شرحه (التصريح على التوضيح ٢/٢٣٨) . ولم يذكر ذلك المصنف مع أن شرح الشيخ خالد هذا كان عمدته .

---

(٣) أنظر ص ١٩ .

(٤) عند حذف تمييز العـــدد فى الآحاد يجوز فى العـــد التذكير والتأنيث ، أنظر كتاب تدميث التذكير فى التأنيث والتذكير للجعبرى .

كما أنه لم يذكر العلة فى عدم قلب التنوين واوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وقد ذكر صاحب التصريح العلة فى ذلك ٢/٢٣٨) فقال : « إن الواو والياء حرفان ثقيلان فى أنفسهما ، واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل فتركوها » .

أقول : وكما ذكر سابقا من أن اللين فى الألف تقاربه الغنة فى التنوين ، فخصّ الألف دون الواو والباء ، فهذا القول فيه بيان لسبب اختصاص قلب التنوين ألفا دون الواو والباء ، على أننى لا أرى اختصاصا للالف فى القرب من الغنة فى التنوين ، دون الواو والياء .

ثالثا : عندما تحدث عن تنوين الضرورة لم يذكر الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى جواز صرف « أفعل التفضيل » للضرورة ، وقد سبق أن وضحت ذلك ، كما وضحت الخلاف فى جواز منع المصروف للضرورة (٥) .

رابعا : لم يذكر مواضع حذف التنوين التى تحدثت عنها سابقا ، وذلك لا يبعد عن موضوع كتابه ، كما لم يتحدث عن علاقة التنوين بالأبواب الأخرى النحوية مثل باب الممنوع من الصرف والوقف وغيرهما .

أقول : ومع ذلك فقد بعد هذا الكتاب أول مصنف أفرد الحديث عن التنوين ، فجمع فيه أقوال النحاة وخلافاتهم المتفرقة فى كتب النحو ، فكان المصنف صادقا الى حد كبير فى قوله : « جمعت ما تفرق من أقسام التنوين التى لم يسمح ببيانها استيفاء أحد من المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الحد المطلوب فى كتب أحد من المتقدمين والمتأخرين » (٦) .

---

(٥) أنظر ص ١٨ ، ١٩ .
(٦) مقدمة الرسالة .

توثيق الكتـــاب :

سبق أن تحدثت عن النسخة الأصل ، وقلت : انها كتبت فى حياة المؤلف ، وقوبلت عليه ، وفى نهايتها خطه . فقـــد كتب ما نصـــه : « قوبلت هذه على مؤلفها كاتب الأحرف محمد بن أبى اللطف لطف الله به ». وفى ذلك ما يكفى برهانا على أن هذا الكتاب لصاحبه .

جهـدى فى تحقيق الكتاب :

أولا : وضعت لهذا الكتاب من العنوانات ما يوضحه ويفصـــــل معالمه وموضوعات أمام الدارسين . كما أن علامات الترقيم من وضعى أيضا . ومعروف أن أصحاب الكتب القديمة كانوا - يهملون - عـــادة - ما يعين على القراءة الصحيحة من علامات الترقيم .

ثانيا : خرّجت ما ورد فيه من آيات وأشعار وأرجاز .

ثالثا : حاولت أن أرجع أقوال العلماء من النحاة الى مصادرهـــا الأولى ما استطعت الى ذلك سبيلا . وأناقش رأى العالم مع واقع كتابه ان كان موجودا بين أيدينا اليوم ، كما فعلت حين أردت أن استوثق من رأى الأخفش القائل بأن تنوين العوض فى « اذ » تنوين تمكين فرأيته كذلك فى كتابه « معانى القرآن » انظر ص ٥٨ فى التحقيق .

وكما حاولت أن أستوثق من رأيه فى تنوين نحو « جوار » فقـــد ذكر له النحاة أنه يجعله تنوين تمكين أيضا . فرجعت الى كتابه « معانى القرآن » ، فرأيته يقول قولا يخالف ما نقله عنه النحاة ، وقلت : لعلهم نقلوا رأيه هذا من كتاب له آخر . أنظر ص ٥٩ ، ٦٠ فى التحقيق .

وكما فعلت فى الاستيثاق من رأى المبرد الذى يرى أن التنوين فى نحو « جوار » عوض عن حركة الياء ووجدت رأيه فى المقتضب مخالفـــا لما نقله عنه النحاة . أنظر ص ٥٩ ، ٦٠ فى التحقيق .

ولكن ورد فى كتاب الزجاج « ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢ » رأى محمد بن يزيد ، أى المبرد أن حذف الياء عوض عن الحركة .

وإن لم أستطع أن أستوثق من صحة الرأى بالرجوع إلى أعمال صاحبه اكتفيت كما هى العادة بنقل النحاة عنه عبر العصور .

رابعا : حاولت أن أقوم النص على النسخ الثلاثة المذكورة ، بل وحاولت أحيانا أن أقومه من الكتب التى نقل عنها المؤلف نقلا نصيا . ولا سيما « شرح التصريح على التوضيح » لخالد الأزهرى .

خامسا : قمت بترجمات مختصرة لأصحاب الآراء من العلماء الذين ورد ذكرهم فى الكتاب .

سادسا : زينت الكتاب بصور للصفحات الأولى من النسخ الثلاث المعتمدة فى التحقيق . وصورة للصفحة الأخيرة من النسخة الأصل وفى ذلك - أيضا - شهادة على صدق ما أقول .

بحـوث فى مسـائل التنـوين

قمت فى هذا الكتاب ببحوث صغيرة لتوضيح بعض مسائل التنوين ، من هذه **البحوث** :

١ ـ بحث فى الفرق بين كتابة نون التنوين ونون التوكيد الخفيفة أنظر ص ٤٢ .

٢ ـ بحث فى حكم التنوين فى كلمات يلزم اضافتها بعد قطعها عن الإضافة أنظر ص ٦٤ ، ٦٥ .

٣ ـ بحث فى علة دخول التنوين على الأسماء ص ٥١ ، ٥٢ .

٤ ـ بحث فى رأى الأخفش فى تنوين العوض عن الحرف وظهور الخلاف بين ما قاله فى كتاب (معانى القرآن) وما ذكره النحاه عنه فى هذه المسألة أنظر ص ٥٩ ، ٦٠ .

٥ ـ رأى فى تنوين العلم الممنوع من الصرف إذا نكر ص ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥

القسم الثاني

قسم التحقيق

(مقدمة المصنف)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر (١)

حمداً لمن رفع درجات التمكين ، للخلاصة من عبـــاده ، ونصب لتوضيح قواعد الدين من عرفه بعد التذكير بمراده ، وندب لخفض حُجج المبطلين من جزم لمقابلة أوامره بانقياده ، وصـــلاة (٢) وســـلاما على سيدنا محمد الموضح لمناهج سداده ، وعلى آله وأصحابه الذين رضوا من العَرَض الفانى بالعِوَض (٣) الثمين من أرفاده ، ما ترنم الغـــالى فى الحنين بإنشاده .

وبعد ، فلما رأيت همة بعض الإخوان النبلاء ، والأعيـــان الفضلاء ممن يتعين إسعافه بمأموله ، ترغيبا له فى تحرى (٤) العلم وتحصـــيله متطلعه الى جمع ما تفرق من أقسام التنوين التى لم يسمح ببيانهـــا استيفاء (٢/أ) أحد من المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الوجه المطلوب فى كتب أحد من المتقدمين والمتأخرين ، بل ذهبت شماطيط (٥) وانتظمت فى سلك التفريط (٦) ، سارعت الى ذلك طلبا للثواب ، وترغيبـــا للطلاب ، معتمدا على الله الكريم فى التوفيق للصواب . وســـميته : الموضع (٧) المبين لأقسام التنوين .

وقبل الشروع فى المقصود أمهد مقدمة تنفع فى بيان ذلك ، ونسبته من النون إن شاء الله تعالى . فأقول :

---

(١) فى (ب) (يا كريم وأعن على التمام) وفى نسخة (ج) بدأ بقوله حمدا بعد البسملة .
(٢) فى (ب) « وصلاة » بالتاء المفتوحة .
(٣) فى (ب) بالعرض بالراء .
(٤) فى (ب) ، (ج) تحرير .
(٥) شماطيط : متفرقة وهو جمع لا واحد له .
(٦) فى (أ) التفريط فى الهامش .
(٧) فى (ب) الواضح وهى النسخة المودعة بمكتبة الأزهر وعنوانها كذلك . وقد سبق توضيح ذلك فى ص ١٠ .

الشيئان إما متباينان أو متساويان ، أو بينهما عمـــوم وخصوص مطلق ، أو عموم وخصوص من وجه .

فالمتباينان هما الشيئان اللذان لا يصدق كل واحد منهمـــا على ما صدق (٨) عليه الآخر كالحيوان والجماد (٢/ب) والمتساويان همـــا الشيئان اللذان يصدق كل (واحد) (٩) منهما على ما صدق عليـــه الآخر ، كالانسان والناطق ، واللذان بينهما عموم وخصوص مطلق هما الشـــيئان اللذان يصـــدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون العكس كالحيوان والانسان ، واللذان بينهما عموم وخصـــوص من وجه هما الشيئان اللذان يجتمعـــان فى صورة ويفترقان فى صورتين (١٠) كالحيوان والأبيض .

الفرق بين النون والتنوين :

إذا تقرر هذا فاعلم أن التنوين فى الأصل مصدر نونت ، أى أدخلت نونا ، ثم غلب وصار اســـما لحرف مخصـــوص وهو النون المقيدة بما سيأتى فى تعريفه . وقد اُجْمِعَ على حرفيته . ثم بينه وبين النون المطلقة العموم والخصوص المطلق لصدق التنوين على كل ما صـــدق عليه النون ، (٣/أ) وعدم صدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوين نون من غير عكس .

---

(٨) فى (ب) ما يصدق بصيغة المضارع .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١٠) صورة لكل واحد منهما يختص بها عن الآخر .

(تعـريف التنـوين)

واختلف تعبير أهل الاصطلاح فى تعريفه ، فعرفه المرادى (١١) فى شرح الألفية تبعا لابن المصنف (١٢) كغيره بأنه اسم للنون الســـــاكنة التى تلحق الآخر لفظا ، وتسقط خطا (١٣) .

وقال سيخ مشايخنا العلامة الشمسى الأنصارى خال شيخ الإسلام والدى تغمدهما الله (تعالى) (١٤) برضوانه : هو اسم للنون الساكنة الزائدة اللاحقة آخر الاسم لفظا لا خطا ، تفصـــله عمـــا بعده لغير توكيد . انتهى .

ولا بحسن فى مقام تعريفه ما قال العلامة خالد الأزهرى (١٥) رحمه الله فى شرح مقدمته الأزهرية من أنه نون ساكنة تلحق الآخر ، تثبت وصلا غالبا فيهن (١٦) وتحذف خطا ووقفا (١٧) ، حيث قيد بالغالب ، اذ

---

(١١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى المصرى المولد ، له من الكتب شرح التسهيل ، وشرح الألفية وهو « توضيح مقاصد الألفية » توفى سنة ٧٤٩ هـ . انظر (البغية ص ٢٢٦) ، وانظر كتاب (المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية) للدكتور على عبود الشاهى .

(١٢) بقصـــد بابن المصنف محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائى . أخذ عن والده ، له من التصانيف شرح ألفية والده توفى سنة ٦٨٦ هـ (البغية ٩٧) .

(١٣) أنظر شرح المقاصـــد النحـــوية للمرادى ص ٢٨ تحقيـــق عبد الرحمن على سليمان نشر المكتبات الأزهرية الطبعة الثانية .

(١٤) ساقط من (ب) و (ج) .

(١٥) خالد بن عبد الله بن أبى بكر محمـــد الجرجاوى الازهرى زين الدين . نحوى من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد ونشأ وعاش فى القاهرة توفى سنة ٩٠٥ هـ (الاعلام ٢/٢٣٨) .

(١٦) أى الأمور الثلاثة ، وهى السكون ولحوق الآخر وثبوتهـــا وصـــــلا .

(١٧) أنظر حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية هامش ٣١ . الطبعة الأولى بمطبعة شرف موسى ١٣٩٨ .

التعريفات وقيودها كلية ، (٣/ب) لا أغلبية . وعرفه ابن هشام (١٨) فى المغنى (١٩) : بنون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد (٢٠) .

وهذا التعريف جامع لأقسامه المختصة والمشتركة . وفى التوضيح . بنون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد .

وهو قاصر على التنوين الخاص بالاسم كسائر التعاريف المذكورة ما عدا المغنى ، لخروج تنوين الترنم والغالى بقوله لا خطا ، إذ هما يثبتان لفظا وخطا ووقفا . ولعله انما اقتصر فيه على تعريف الخاص بالإسم لعدم ثبوت الترنم والغالى عنده تنوينا كما سيأتى عنه ، فلا قصور فى حده حينئذ (٢١) ، فقوله : نون جنس ، وساكنة فصل (أول) (٢٢) يخرج لنحو نون ضيفن ورعشن للطفيلى والمرتعش .

وقيد الشيخ خالد رحمه الله فى شرحه (٢٣) السكون بالاضافة(٤/أ) قال : لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو « محظورا (٢٤) أنظر » . وقوله تلحق الآخر ، الصادق على الآخر حقيقة كدال زيدٍ ، (أو) (٢٥) حكما كدال يدٍ فصل (ثانى) (٢٦)

---

(١٨) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى ، ولد سنة ٧٠٨ وتوفى سنة ٧٦١ (البغية ص ٢٩٣).

(١٩) أنظر المغنى ٢/٢٣ .

(٢٠) أنظر التصريح على التوضيح ١/٣٠ ، ٣١ .

(٢١) نسخه (ب) يرمز لكلمة حينئذ بالحرف (ح) .

(٢٢) ساقط من (ب) .

(٢٣) شرح الازهرية للشيخ خالد على هامش حاشية الشيخ حسن العطار ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢٤) سورة الإسراء الآيتان ٢٠ ، ٢١ .

(٢٥) فى (أ) ز (ج) (واو) بدلا من « أو » والمعنى لا يتغير .

(٢٦) فى جميع النسخ هكذا كلمة (تانى) بالباء والصواب حذفها على اللغة الأجود فى عدم رد الياء عند الوقف لثقلها . والصواب حذف الياء .

مخرج لنحو نون انكسر ومنكسر ، لأنها لم تلحق الآخر . قال الشيخ خالد :

ولا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم : شربتُ ماً بالقَصْر والتنوين ، (فإنَّ) (٢٧) الميم أول الاسم ، لا آخره ، وقد لحقها التنوين ، لأننا نقول : إن التنوين لحق الألف ، وهى آخر ، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين . قاله الموضح فى الحواشى (٢٨) : انتهى .

وبهذا يعلم أنه لا حاجة للاحتراز عنه بقوله فى شرح مقدمنه الأزهرية : غالبا ، كما قال . وقوله . لا خطا فصل تالث مخرج للنون اللاحقة لآخر (٤/ب) (القوافى كما صرح بذلك بناء على مذهبه (فى) (٢٩) أن الترنم والغالى (نونان) (٣٠) . والنون الخفيفة اللاحقة) (٣١) لآخر الأفعال توكيدا لها المصوَّرة نونا . وللنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو : أحمدُ انطلقَ ، لنبوتها فى الخط ، ذكره الشيخ خالد فى شرحه (٣٢) . وقال بعده : لا حاجة الى زيادة الحديثى فى حد التنوين : ولا تكون جزء غيرها . ولا اعتذار الدمامينى (٣٣) عنه بأن المراد باللحوق التبعية .

---

(٢٧) فى (ج) لان والصواب ما فى الاصل .
(٢٨) قوله هذا فى التصريح على التوضيح ٣١/١ .
(٢٩) فى (ب) من .
(٣٠) فى (ج) والنونان والصواب ما فى (ب) نونان .
(٣١) ساقط من (أ) والتصحيح من التصريح على التوضيح .
(٣٢) أنظر التصريح ص ٣١ .
(٣٣) هو محمد بن أبى بكر بن محمد القرشى المخزومى الاسكندرى بدر الدين المعروف بابن الدمامينى توفى سنة ٨٥٨/ هـ . له مصنفات منها (تحفة الغريب) . أنظر (البغية ص ٢٧) .

« وإنما » (٣٤) « سقطت » خطا للاستغناء عنها بتكرار الشكل عند الضبط بالقلم كما قاله الشيخ خالد فى شرحه للمقدمة الجرومية (٣٦).

ولا يقال تخصيص الاستغناء بتكرر الشكل (لهذه) (٣٧) النون دون سائر النونان اللاحقة للآخر تخصيص من غير مخصص ، لأنا نقول : إنما اختصت بذلك لكثرتها فى الكلام مع وصفها بالزيادة على ملحوقها بخلاف غيرها من النونات المذكورة فانه (٥/أ) وإن كان زايدا لا يكثر كثرتها فقلت صورة ملحوقها الخطية كذلك .

وتكرار الكلمة انما هو هيئة فلا بنافى ما ذكره . وقوله لغير نوكد فصل رابع مخرج لنون نحو (لنسفعا) (٣٨) . قال الشيخ خالد فى شرحه : خاصة على تقدير رسمها فى الخط ألفا لوقوعه بعد الفتحة .

---

(٣٤) فى (ب) (فانما) .
(٣٥) فى (ء) سقط .
(٣٦) انظر حاشية الشيخ أبو النجا على شرح السيخ خالد على متن الأجرومية الطبعة الأولى ص ١٨ .
(٣٧) فى (أ) بهذه .
(٣٨) سورة العلق آية ١٥ . وكتابتها بالنون على مذهب الكوفيين الذين يكتبون نون التوكد الخفيفة ألفا . قال العلامة الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية « ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كنون المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد (لا خطا) كما خرج به التى فى فعل الجماعة والمخاطبة ، لأنها تكتب نونا اتفاقا . ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قيد لغير توكيد لاخراجها ، حاشية الخضرى ص ١٨ .

أقول : أفضل مذهب الكوفيين ، لأن نون التوكيد الخفيفة تنطق ألفا فى الوقف ، كما أن نون التنوين فى الاسم المتصرف تنطق ألفا فى الوقف ، وهذا ما يرجع كتابة نون إذاً بالألف لأنها تنطق ألفا فى الوقف . ولعل كتاب المصحف كتبوا هذه النونات الثلاث فى المصحف مراعاة لنطقها ألفا فى حالة الوقف وقول العلامة الخضرى : إن النون فى فعل الجماعة والمخاطبة تكتب نونا اتفاقا . هذا فى حالة الوصل . أما فى حالة الوقف فتحذف .

بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله : لا خطا ، ومن ثم قيل : إن الموضح ضرب بالقلم على قوله : (و) (٣٩) لنضربن با قوم ولتضربن با هند بضم الباء فى الأول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى (٤٠) عند القراءة عليه ، ولهذا لم توجدا فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المغنى وغيره .. انتهى .

وبهذا الفصل الرابع ، أعنى قوله (٥/ب) لغير توكيد سلم من اعتراض ابن الحاجب (٤١) على قولهم : التنوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا ، فإنهم إن أرادوا بقولهم : لا خطا أنه لا يرسم بطريق من الطرق ، لا أصالة ولا نيابة ورد عليهم تنوين المنصوب نحو رأيت زيدا فانه يكتب ألفا فصار الحد غير جامع ، وان أرادوا أنه لا يرسم نونا - وان رسم ألفا لا يضر - ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة وصار الحد غير مانع (٤٢) . وقد أجيب بما حاصله : إرادتهم المعنى الثانى مع

---

(٣٩) زيادة فى (أ) .

(٤٠) هو عبد الله بن يوسف بن محمد ، جمال الدين ، فقيه ، عالم بالحديث ، أصله من التزيلع (فى الصومال) ووفاته فى القاهرة سنة ٧٦٢ هـ .

(٤١) هو عثمان بن عمر بن أبى بكر العلامة جمال الدين ابو عمرو ابن الحاجب الكردى الإسنائى المولد صاحب التصانيف المنقحة ولد سنه ٥٧١ هـ باسنا من بلاد الصعيد وتوفى سنة ٦٤٦ هـ (البغية ٣٢٣) .

(٤٢) قال ابن الحاجب فى الأمالى ٦٤/٤ : (قول بعض النحويين التنوين نون ساكنة ، لا صورة لها فى الخط . قوله لا صورة لها فى الخط إما أن يريد لا صورة لها أصلا فلا يرد عليهم نون التوكيد الساكنة فى مثل قولك : اضربا ، لأن لها صورة هى (ألف) ولكن يرد عليه : ضربت زيدا فى كونه يخرج عن الحد ، لأن لها صورة هى ألف ، وقد قال لا صورة لها . وإن أرادوا بقوله : لا صورة لها ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة اذا كان قبلها فتحة مطلقا مثل قولك : اضربا واقتلا فى دخولها فى الحد ، لأنها تكتب ألفا فلا يرد عليه رأيت زيدا لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هن نون فدخلت فى الحد » وهذا النص فى الأمالى غير مفهوم ولا علق عليه المحقق ولكن ما عبر عنه في الموضح المبين مفهوم .

الزيادة فى الحد لغير توكيد كما فعل ابن هشام لبخرج نون التوكيـــد الخفيفة .

فسائدة :

تفسير صاحب التوضيح فى بيان احترازات الحد الضَّيفَن بالطفيلى تبع (٤٣) فيه صاحب القـــاموس فانه فسره بالذى يجىء مع الضيف متطفلا ، وفى الصحاح وغيره (٦/أ) أن الضيفن من دعاه الضيف الذى يدعوه صاحب الوليمة فيكون الضيف مدعوا من صاحب الوليمة والضيفن مدعو المدعو ، وعلى هذا فيكون أخص من الطفيلى لأن الطفيلى هو الذى يتطفل أى يتشبه بالطفيل الذى ينتسب الطفيليون إليه فى تعرضه للطعـــام من غير أن يدعى اليه ، قال (٤٤) الجوهرى (قال (يعقوب) (٤٥) طفيل رجل من أهل الكوفة من عبد الله بن غطفان وكان يأتى الولائم يدعى اليها ، وكان يقال له : طفيل الأعْرَاس وطفيل العرائس ، ووزنه عنـــد الخليل فعلُن ، وذهب أبوزيد الى أن النون أصلية فوزنه فيْعَل .

أقســـــام التنـوين

واعلم أن التنوين على ما عليه سيبويه والجمهـــــــور وصرح به المغنى (٤٦) خمسة أقسام .

---

(٤٣) فى هامش نسخه (أ) ونسخة (ج) ما نصه (المراد بالتبعيـة هنا الموافقة فى القول ، والا فصاحب القاموس متأخر عن ابن هشام » .

(٤٤) هو اسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح الامام أبو نصر الفارابى توفى سنة ٣٩٣ (البغية ١٩٥) . وانظر الصحاح ج ٥ ص ١٧٥٢ ففيه هذا النص الذى نقله المصنف عن الجوهرى .

(٤٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) . والمراد بيعقوب هو يعقوب بن اسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القـــرآن واللغة راوية ، فقيه توفى سنة ٢٤٤ هـ (البغية ص ٤١٩) .

(٤٦) المغنى ٢/٢٣ .

تمكين وتنكير (٦/ب) وعوض ومقابلة وترنم . وزاد الأخفش (٤٧) والروضيون سادسا . وهو الغالى وأنكره السيرافى (٤٨) والزجاج (٤٩) وقيل هو قسم من الترنم . وقد أشار بعض الفضلاء الى هذه الأقسام الستة . بقوله :

مَكّنْ لِتَنْكِيرٍ وقَابِلْ عَوضِ
وَالغَالِيَ اطْلُبْ بالتَّرنُّمِ تَرْتَضِ

وزاد اخرون تنوين الزيادة والحكاية والاضطرار والمبهور فصارت الاقسام عشرة ، وبها صرح بن الخباز (٥٠) فى شرح الجزولية وقد أشار اليها العلامة جمال الدين الدمنهورى (٥١) رحمه الله (تعالى) (٥٢) بقوله :

أَقْسامُ تَنْوِينِهِمْ عشر عَلَيكَ بِهَا
فَإنْ تَحْصِيلها منْ خيرِ ما حرزا
مكّن وَعَوّضْ وَقَابِلْ ، والمنكَّرِزِدْ
وَرَنّمِ احْكِ اضْطِرارا غَالِ ما هُمِزا

---

(٤٧) الأخفش هو سعيد بن مسعدا الشهر الاخافش . قرأ النحو على سيبويه توفى سنة ٢١٥ هـ .

(٤٨) السيرافى هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى . أبو سعيد نحوىّ عالم ، أصله من سيراف (بلاد فارس ، تفقه فى عمان وسكن بغداد وتوفى فيها . له الاقناع فى النحو واخبار النحويين البصريين وشرح كتاب سيبويه توفى سنة ٣٦٨ هـ (الاعلام ٢/٢١٠) .

(٤٩) هو ابراهيم بن السرى أبو اسحاق الزجاج ، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو توفى سنة ٣٣١ هـ (البغية ١٨٠) .

(٥٠) هو أحمد بن الحسين شمس الدين الخباز الاربلى الموصلى النحوى الضرير ، له من المصنفات شرح الفية بن معطى توفى سنة ٦٣٠ هـ .

(٥١) هو سراج الدين عمر بن محمد بن على بن فتوح الدمنهورى المصرى كان عالما جامعا للاصول بارعا فى النحو توفى سنة ٧٥٢ هـ (غاية النهاية فى طبقات القراء ١/٥٩٧ وانظر البغية ٢٦٣) .

(٥٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (ج) .

ونظمها شيخ مشايخنا العلامة برهان الدين القباقيبى (٥٣) رحمه الله فى قوله :

لَقَدْ قَسَّمُوا التَّنوينَ عشْراً وإننى
لَهَا نَاظِمٌ فى بيت شِعْرٍ بإكمالِ(٥٤)(٧/أ)
فَمَكِّنْ ونكِّر قابِلِ العوضَ اضْطَرِرْ
وَرَنِّم ، وزِدْ ، حاكِ ، وما هُمِزِ الفَالِى

قد قسموا التنوين عشرا سَتَّرِدْ
عليكَ فى بيتٍ فخُذْهـا تَستفِدْ
قابِلْ ومكِّنْ واضْطَرر مكِّن وزِد
واحكى وَرَنِّمْ واْهمِزِ الفَالِى عددْ

نظم كاتبه يوسف

ومن هنا نعلم أن كاتب هذه النسخة اسمه يوسف .

(٥٣) لعله محمد بن محمد أحمد المرداوه يعرف بابن القبـاقبى (الضوء اللامع ٧/٩) .

(٥٤) فى هامش (ج) ما نصه وأشرت لها بقولى :

تقسيم التنوين بحسب الاختصاص

ثم هذه الأقسام العشرة بحسب الاختصاص وعدمه قسمان احدهما المختص ، واختصاصه بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم لدلالته على فائدة تتعلق به ، أعنى على معنى لا يلبق بغيره على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى .

وان ذهب ابن مالك فى التحفة الى أن التنوين خاص (٥٥) بالاسم فى جميع وجوهه ، وأن ما يلحق الروى نون لثبوته وقفا وتسميته تنوينا مجاز .

وهذا القسم تحته نوعان : نوع نحاول به الدلالة على الاسمية ونوع بخلافه . فالأول وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية أربعة انواع . وإنما اقتصر عليه النحاة فى بيان المختص ، لأن (مرادهم) (٥٦) ما يدل على الاسمية ، حيث ذكروه (٧/ب) فى معرض تمييز الاسم عن الفعل (٥٧) والحرف فلا يرد عليهم النوع الثانى .

---

(٥٥) فى (ب) الخاص وما فى (أ) هو الصواب .
(٥٦) فى (أ) مراده والصواب : مرادهم .
(٥٧) فى (أ) على .

القســـــــم الأول

وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية

(الأنواع الأولى من القسم الأول)

أحدهما تنوين التمكين :

ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف . وهو اللاحق لفظا لما لم يجمع بالألف والتاء من الأسماء المعربة المنصرفة معرفة كانت ، كزيد أو نكرة كرجل ، فإن تنويه للتمكين ، لا للتنكير بدليل بقائه فيه مع العلمية بعد النقل كما قاله ابن الحاجب (١) وغيره ، وفيه مناقشة (٢) .

وفائدته مع الدلالة على خفة الاسم (٣) الدلالة على أنه أصل فى نفسه ، باق على أصالته ، ولهذا لم يدخل الفعل والحرف لعدم

---

(١) انظر الايضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٧ يقول ابن الحاجب : « ألا ترى أنه لو جعل علما لم يذهب تنوينه منه » .

(٢) العل من هذه المناقشة ما ذهب اليه الرضى فى (شرح الكافية ١٣/١) من ان تنوين التمكين قد يفيد التنكير أيضا فقال : « وأنا لا ارى مانعا ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ، ثم قال . « التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا ، فإن سميت بالاسم تمحضت للتمكن » وقوله . « تمحضت » يقصد نون التنوين .

(٣) لعل افضل من وضح وجه دلالته على خفة الاسم العكبرى فى كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين ص ١٧٣) حيث ذكر العلة فى زيادة تنوين الصرف فذكر فى ذلك آراء هى .

١ - بيان خفة الاسم وثقل الفعل ، ووجه ذلك أن فى الكلمات خفيف وثقيل ، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى . لا اللفظ فالاسم خفيف لقلة مدلولاته ولوازمه ، فلفظه (رجل) تدل على الذكر من بنى آدم . وأما الفعل فمدلولاته كثيره . فهو يدل على الحدث والزمان ، ولوازمه كثيرة أيضا ، فمنها الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك . فالفرق بين الاسم والفعل من جهة الخفة والثقل غير معلوم من جهة اللفظ فوجب أن يكون دليلا على ذلك من جهة المعنى ، والتنوين صالح لذلك .

٢ - العلة فى التنوين الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهى =

أصالتهما ، وكذلك غير المنصرف لخروجه عن الأصالة الى شبه الفعل . ويسمى مدخوله متمكنا أمكن ، أما متمكنا فليس بمبنى لبعده (٨/أ) عن شبه الحرف ، وأما أمكن فمنصرف لبعده عن شبه الفعل ، وهذا معنى بقائه على أصالته ، ولهذا سمّيَ تنوينَ الصرف كما تقرر . وهذا معنى قول ابن هشام فى توضيحه (٤) .

وفائدته الدلالة على خفة الاسم ، وتمكينه من باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع الصرف .

قال جدّى شيخ الاسلام الشمسى بن أبى اللطف رحمـــــه الله فى حاشيته على التوضيح : « إن قضية (قوله) : (٥) لكونه لم يشبه الحرف فيبنى كون التنوين دالاً على عدم شبهه بالحرف ، وليس كذلك ، بل هذا إنما دلالته على الأمكنية المتضمنة للتمكين وزيادة ، فان هذا تنوين الصرف، وقد قال الناظم فى باب ما لا ينصرف :

الصَّرفُ تنوينٌ أتى مبيِّنَا
معنًى بِهِ يَكُونُ (٨/ب) الاسْمُ أمْكَنَا

فصرح بما أشرنا اليه فتأمله .. انتهى .

=

قول الفراء ، وأبطل العكبرى هذا الرأى ، لأنه تعليل الشىء بنفسه ، لأنه يصير الى قولك : التنوين يفرق به بين ما ينوّن وما لا ينوّن .

٣ ــ العلة فيه الفرق بين الاسم والفعل . وأبطل العكبرى هـــذا الرأى أيضا . ونُسب هذا الرأى فى (الايضاح للزجاجى ٩٧) وكذلك (اللامات للزجاجى ص ٣١) للفراء . ويفهم من كلام الزجاجى أيضا أن القائل بأنه للفرق بين المنصرف وغير المنصرف هو سيبويه .

٤ ــ العلة هى التفريق بين المفرد والمضاف (التبيين : ص ١٧٣ وما بعدها ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ١٤٨).

(٤) التصريح على التوضيح ص ٣٢ .

(٥) ساقط من (ب) .

(النـــــوع الثـــانى)

ثانيا : تنوين التنكير :

وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على تنكيرها قياســـــا فى باب العلم المختوم بـــ « وبه » وهذا معنى قولهم : يطرد تنوين التنكير فى كل اسم مبنى مختوم بـــ « ويه » كسيبويه ونفطويه . وسماعا فى باب إسم الفعل مطلقا (٦) ، وفى إسم الصوت .

وفـائـدته :

الفرق بدن المعرفة والنكرة ، فهو مخصوص بما كان معرفة قبـــــل دخوله ، ونكرة بعد دخوله ، كما قاله عبد الواحد بن خلف (٧) شارح المفصل ، فعلم اختصاصه بالاسم ، لأن الفعل لا يقع معرفة ، فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة ، مثال ذلك . ســـــــيبويه بلا تنوين (٩/أ) اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك ، وايهِ بكسر الهاء بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حيث معين ، فأنت إذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه بلا تنوين معرفة بالعملية ، وايهِ بلا تنوين معرفة من قبيـــــل المعرفة بـــ « ال » العهدية ، أى الحديث المعهود ، كذا قالوا : وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل ـ وهو الصحيح ـ فلا ، لأن جميع الأفعال نكرات . وتقول : صاح الغـــــراب غاق غاق ، فاذا لم تنونها كانت معرفة ، ودلت على معنى مخصـــــوص ، واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ، ودلت على معنى مبهم ، قاله الدماميني (٨)

---

(٦) أى سواء كان اسم فعل أمر مثل (صه) أو اسم فعل مضارع مثل (اف) أو ماض مثل (هيهات) .

(٧) هو عبد الواحد بن عبد الكريم كمـــال الدين أبو المكارم ابن خطيب زملكا . قال السبكى كان فاضلا خبيرا بالمعانى والبيان . مبرزا فى عدة فنون . مات سنة ٦٥١ هـ (البغية ص ٣١٦) .

(٨) انتهى حديث المصنف عن تنوين التنكير فذكر ثلاثة أشـــــياء

النـــوع الثـالث

ثالثهـــا تنوين المقابلة :

وهو اللاحِقُ (٩/ب) لما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سُمّىَ بذلك ، لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم . قال الرضى . معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقســـام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، كما أن النون قائمة مقـــام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك .. (٩) انتهى .

والذى يدل على أنه لتمام الاسم ـ ليس غير ـ انه (ليس) (١٠)

=
يدخلها هذا النوع : الاسم المبنى كسيبويه ، واسم الفعل كصه ، واســـم الصوت كغاق ، ولكنه يدخل أيضا على الأسماء المنـــوعة من الصرف فيكون دالا على تنكيرها ، كقولك : رأيت أحمدَ بدون تنوين لشخص معين - فإذا قلت رأيت أحمداً بالتنوين فقد نكرت هذا العلم ، تقصد أنك رأيت واحدا ممن سُمّوا بأحمد (شرح ابن يعيش ج ٩ ص ٢٩) على المفصـــــل . ولكنه قال : إنه للتمكين ، وقال الرضى إنه للتنكير أيضا . ترك المصنف هذا النوع ، ولم يذكره كثير من النحاة بل إن ابن يعيش جعل تنوين « أحمد » فارقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ولم يذكر انه تنوين تنكير رد الى الاسم بعد ذهاب العلمية عنه ، فدل على تنكيره . بل قال : انه للتمكين .

والنحويون يعرفون تنوين التنكير بأنه اللاحق لبعض الأســـماء المبنية كما رأيت من كلام المصنف ، وهذا يخرج الممنوع من الصرف ، لأنه معرب ، ومن هنا نعلم أن التعريف غير جامع لدخول تنوين التنكير على العلم الممنوع من الصرف فيصيّره نكرة . هذا رأيى والله أعلم ورأى الرضى أيضا (شرح الكافية ١٣/١) .

(٩) انظر شرح الكافية للرضى ١٤/١ لترى هذا النص ، ولكنه جعل كلمة (الذى) بدلا منها كلمة (التى) وكلاهما صواب فكلمة (الذى) المراد بها التنوين ، وكلمة (التى) المراد بها نون التنوين .

(١٠) ساقط من (أ) .

تمكين ، خلافا للربعى (١١) ـ لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ؛ ولا تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء . والقول بأنه عوض عن الفتحة مردود بأن الكسرة قد 'عوّضَتْ' منها (قال) (١٢) الجد : كخالد الأزهرى (١٣) تبعا للمغنى (١٤) . وفيه نظر ، لأن القائل بأنه عِوَضٌ عن الفتحة كالأخفش ملتزم لبنائه فى حال النصب ، فليست الكسرة عنده(١٠/أ) عوضا عن الفتحة والحالة هذه ، بل هى حركة بنائية ، فلا يستقيم الرد المذكور ، فتأمله . والأولى فى رد ذلك أن يقال . لو كان عوضا عن الفتحة نصبا لما وجد فى حالتى الرفع والجر ، لكنه وجد فيهما فبطل اختصاص التعويض بحالة النصب ، فتدبره .

قال شارح اللباب (١٥) فى توجيه المقابلة . إن جمع المذكر السالم زيدَ فيه حرفان ، وفى المؤنث لم 'يزَدْ' إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر ، كما أن الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين انتهى . وفيه نظر ، لأن التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع ، بل غيرها بدليلين : أحدهما (١٠/ب) أن تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مجرورة (١٦)

---

(١١) هو على بن عيسى بن الفرج الرَّبَعِى أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافى ، ورحل الى شيراز فلازم الفارسى عشرَ سنينَ (البغية ٣٤٤) .

أقول : يرى بعض من بحثوا فى شخصية الربعى انه لا يعرف له فى النحو الا القول بأن تنوين نحو (عرفات) تنوين تمكين . ولكننى رأيت أبا حيان ذكر له مؤلفا اسمه (كتاب البديع) واقتطف منه بعض الأقوال النحوية (تذكرة النحاة لأبى حيان ص ٦٠١) .

(١٢) فى «ب» ، «جـ» قاله .

(١٣) أنظر التصريح على التوضيح ص ٣٣ .

(١٤) أنظر المغنى جـ ٢ ص ٢٣ .

(١٥) جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينى : سماه « العباب فى شرح اللباب » .

(١٦) هكذا فى جميع النسخ ، وكان الصواب ـ فى رأيى ـ أن يقول تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مفتوحة ، ولست أدرى لماذا عبر عن التاء المفتوحة بالمجرورة ؟

والثانى أن تاء المفرد يوقف عليها بالهاء ، بخلاف تاء الجمع . ولو سمى فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا ، بل قد يكون لمذكر كاصطبلات ، والحكم واحد فى الجميع . على أن شيخ الاسلام الجد رحمه الله فى حاشيته عبَّر كصارح المفصل عن هذا المعنى بأوضح مما عبَّر به شارح اللباب حيث قال : إنما قيل له . تنوين المقابلة ، لأنه فى مقابلة النون فى مسلمون ، وذلك أنه لحقه الألف ، ولم تتمحض التاء للزيادة ، إذ فيها شائبة العِوَض عن التاء التى كانت فى المفرد ، ومن ثمة لم يسغ حذفها للإضافة كما حذفت نون مسلمون ، (١١/أ) إذ كان جمع المؤنث لم تلحقه زيادة سوى الألف مع أنه جمع سلامة ، فأرادوا مساواته للجمع بالواو والنون فى لحوق زيادتين فى آخره لغرض الجمعية الأولى منهما لا تفارق كما لا تفارق من جمع المذكر ، والأخرى تزول للإضافة فأتوا بالتنوين ، لأنه نون كما أن الحرف الآخر من مسلمون نون .. انتهى .

ثم قال ـ أعنى الجد ـ بعد كلامه هذا ما لفظه قال الحاضرى (١٧) . وأورد عليه أنه لو كان فى مقابلة النون لثبت مع الألف واللام كما تثبت النون معهما . وأجيب بأن النون فى مسلمين بدل من الحركة ، والحركة تثبت مع الألف واللام ، والتنوين فى مسلمات ليس بدلا (١١/ب) من الحركة ، لأن هذا الجمع معرب بالحركات فهو تنوين" محض" والتنوين لا يثبت مع الألف واللام ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف .. انتهى . وقال آخر : إن الألف والتاء فى مقابلة الواو لدلالتها على الجمع ، وأن التنوين فى مقابلة النون ، ولا يخفى ضعفه ، لأن الدَّالَّ على الجمع إنما هو الصيغة ، وقد علمت بما تقرر .

فائدة هذا النوع اختصاصه بالاسم ، لأنه لا يلحق إلا الجمع بالألف والتاء ، ثم هذا التنوين لا يذهب مع قيام مانع الصرف كما علمت كقول امرىء القيس (١٨) :

---

(١٧) أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال الحلبى توفى ٨٢٤ أنظر الاعلام ٣٥١/٦ والضوء اللامع ٢٣٢/٧ .

(١٨) انظر ديوانه ص ٣١ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعة دار المعارف ٩٥٨ م .

تَنَوَّرْتها من أذْرِعاتٍ وأهْلُها
بيَثْرِبَ ، أدْنَى دارِها نظرٌ عَالى

فقد روى منونا ، وان كان اسما علما مؤنثا لكون التنوين فيه بمنزلة نون جمع المذكر السالم . والضمة والكسرة بمنزلة الواو والياء ، فحذف فى (أ/١٢) الصرف وان كان معرفة على لفظها قبل التسمية بهـــا ، كما يجرى فى جمع المذكر السالم .

قـــال ابـن خلف فى شـــرح المفصـــل : وأما معنى البيت فتنورتهـــا : نظـــرت إلى نارهـــا ، وإنمـــا يعنى بقلبـــه ، لا بعينه . فكأنـــه مـــن فرْطِ الشَّوق يرى نارها ، وأذرعات بكسر الراء ، وقـــد تفتح كما فى القاموس (١٩) : قرية من قرى الشام . ويثرب بالمثلثة . ويقال : أثرب : مدينة النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله (أدْنَى دارِها نظرٌ عالى) يقول : كيف أراها وأدْنَى دارها نظر مرتفع ، وقيل معناه : أقرب دارها بعيـــد . والحاصـــل أن القريب من دارها بعيد ، فكيف بهـا ودونهـــا نظر عالى ؟ والواو فى اهلها للحال (١٢/ب) قاله العينى (٢٠) .

النـــوع الـــرابع

رابعا : تنوين العوض :

وفى أنواعه اختلاف ، فقيل نوعان فقط : عوض عن جملة ، وعوض

---

(١٩) أنظر القاموس ج ٣ ص ٢٣ مادة (ذرع)

(٢٠) هو محمود بن أحمد بن موسى العلامة قاضى القضاة بدر الدين العينى ولد ٧٦٢ هـ بعين تاب وتوفى سنة ٨٥٥ هـ (البغية ٣٨٦) والنص منقول من شرح العينى لشواهد الألفية أنظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، ص ٩٤ من الجزء الأول .

(٢١) فى (أ) « هذان عوض عن مفرده » وفى (ج) « هذان وعوض مفرد ، وفى (ب) ساقط الى قوله : فالأول : والصواب ما قلت .

عن حرف أصلى ، قيل وهو الصحيح ، وقيل ثلاثة ، هـــذان وعوض عن مفرد ! (٢١) وقيل أربعة ، هذه وعوض عن حرف زائد .

فالأول : وهو العوض عن جملة : هو اللاحق لبعض المضاف المبنى الذى لا يستعمل مجردا عن الاضافة ، وهو (إذْ) .

وفائدته التحسين والايجاز نحو « يومَئذٍ تحَدِّث أخبارهَا » ؛ « وانْشَقَّتْ السَّماءُ فهِىَ يومئذٍ واهيةٌ » (٢٣) وشبههما .

والأصل يوم إذ زُلْزِلَتْ الأرض تحدث أخبارها ، وهى يومَ إذ انشقتْ واهيةٌ ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعِلْم بهـــا ، وجىء بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان ، ذال « إذ » والتنوين (١٣/أ) فكسِرتْ الذالُ على أصل التقاء الساكنين .

وذهب الأخفش الى أن تنوين « إذْ » تمكين ، وأن الكسرة كسرة إعراب (٢٤) باضافة يوم ونحوها إليها ، ورد بأنها ملازمة للبنـــــاء . لشبهها بالحرف فى الافتقار الى جملة وفى الوضع على حرفين .

---

(٢٢) سورة الزلزلة آية ٤ .

(٢٣) الحاقة آية ١٦ .

(٢٤) لعلّ رأيه هذا يبدو فى كتابه (معانى القرآن ص ٣٥٤ عند تفسير قوله تعالى من سورة هود « ومن خِزْىِ يَومَئذٍ » قال : « فأضاف خِزْى إلى اليوم فجـرّه ، وأضاف « اليوم إلى « إذْ » فجره » وقوله . أضاف اليوم الى « إذْ » فجره يفهم أنه يرى أن « إذ » مجرورة بالاضافة وأن سبب كسر « إذ » هو الجر بالاضافة ، وليس التخلص من التقاء الساكنين . وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٣٠/٩ « والذى يؤيد أن الكسرة فى ذال « إذ » من قولك « حينئذْ » كسره بناء لا كسره إعراب قول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عنْ طِلابِك أمَّ عَمْرٍ
بِعَاقِبةٍ وأنْت إذٍ صحيحُ

ألا ترى أن إذ فى هذا البيت ليس قبلها شىء يضاف إليها » .

وليست الإضافة فى يومئذ ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك . بل من اضافة الأعم الى الأخص كشَجَرَ أراكٍ وفاقـــا للدمامينى .

والثانى : هو العوض عن حرف أصلى ، هو اللاحق للمنقوص من الاسم الذى لا ينصرف ، فى حالة الرفع والجر كجوارٍ وغواشٍ .

وفائدته طلب التخفيف ، ولهذا تحذف الياء المعوضُ عنها لزوما لما فيه من زيادة الثقل لكونه (١٣/ب) منقوصا غير منصرف ، بخلاف نحو قاضٍ فيحذف منه طلبا للتخفيف جوازا لنقص الثقل بانصرافه (٢٥) .

وأصل جوارٍ وغواشٍ : جوارِى وغواشِى « حذفت الياء تعفيفا ، وعوض منها التنوين وفاقا لسيبويه والجمهور .

واختار ابن الحاجب تبعا للمبرد (٢٦) والزجاج أنه عوض عن حركة الياء (٢٧) ، قالوا : لأن الياء انما حذفت لما التقت مع التنـــــوين ،

---

(٢٥) أقول : لم يحذف التنوين من نحو قاض طلبا للتخفيف ، وإنما حذف للتخلص من التقاء الساكنين . والأصـــل فى قاض . قاضبن (بكتابة نون التنوين نونا فى الخط للتوضيح « استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء ونون التنوين فحذفت الياء ، لأنها حرف وبقيت نون التنوين لأنها كلمة .

هذا إن كان الضمير فى قوله « نحو قاضٍ فيحذف منه » عائدا الى « قاض » أما اذا كان عائدا الى نحو جوارٍ وغواشٍ فيحذف منه حرف الياء طلبا للخفة .

(٢٦) قال ابن الحاجب فى شرح الايضاح للمفصل ١٤١/١ : « ونقل عن أبى العباس أن أصله (جَوَارِى) بإسكان الياء ، ثم عوض التنوين عن الإعلال فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، والتنوين تنوين العوض ، وهو أضعف » . والذى يبدو من هذا الكلام أنه لا يوافق المبرد فى ذلك كما فهمنا من كلام المصنف . أنظر قول المبرد فى التعليق التالى .

(٢٧) الياء فى حالة الرفع والجر لا تحرك وإنما تكون ساكنة دائما ،

وهما ساكنان فلو كان التنوين إنما أتى به (عوضا) (٢٨) من الياء بعد حذفها لزم أن تكون قد حذفت لا لموجب .

وربما تأول بعضهم قول سيبويه على انه أراد ذلك ، لا على أنه أراد انه عوض من الياء نفسها ، لكن الأكثر حمل كلام سيبويه على ظاهره . وأن الياء حذفت استثقالا لها (١٤/أ) وعُوِّضَ منها التنوين .

=

فكيف يكون التنوين عوضا عن شيء غير موجود ، أم انهم يعتبرون الحركة موجودة بحسب الأصل ، لا بحسب اللفظ . هذا وقد رأيت المالقي بعد هذا التنوين عوضا عن الياء وحركتها معا (الرصف ص ٣٥١) .

وقال المبرد : فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنه أنقص من باب ضَوارِب ، وكذلك « قاضٍ » لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضا عما حذف منه فأما ضوارب فلا يجرى ، لأنه يتم فيصير بتمامه خلاف ما لا علة فيه . فإن احتاج الشاعر الى مثل جوارٍ فحقه اذا حرك آخره في الرفع والخفض ألا تجريه ولكنه يقول : مررت بجوارِيَ . كما قال .

فلو كانَ عبد الله مولى هجرتُه
ولكنَّ عبدَ الله مولىَ مواليا

فقد أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه » (المقتضب ١/٢٨٠)

قد يفهم من كلام المبرد : « فإنما انصرف باب جوار » أن تنوينه تنوين صرف وقد فهمنا انه يرى أنه عوض عن حركة الياء ، ولكنه عاد فقال : « لأن التنوين يدخل عوضاً عما حذف منه ، فلعله يقصد بالصرف هنا المعنى الشامل ، وهو أن الصرف معناه التنوين ، وليس المراد بالصرف هنا انه خاص بتنوين التمكين ، فمعروف أن تنوين التمكين يقال له أيضا تنوين الصرف . وقول المبرد « انصرف باب جوار في الرفع والخفض ، لأنه أنقصَ من باب ضوارب » يشبه قول الأخفش الآتي ، وهو أن التنوين هنا تنوين صرف ، لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الآحاد ، وخروجه عن وزن « مفاعل » . ونلاحظ أن المبرد استخدم المصطلح البصري والمصطلح الكوفي فالمصطلح هو « الممنوع من الصرف » والمصطلح الكوفي « ما لا يجرى » فالصرف عند الكوفيين هو الإجراء أنظر قول الزجاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢) .

(٢٨) في جميع النسخ (عوض) بالرفع والصواب بالنصب على الحال .

وذهب الأخفش الى أنه تنوين صرف لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الاحاد ، كسلام وكلام (٢٩) ، وخروجه حينئذ عن وزن مفاعل المانع من صرفه . وردّ بأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل . قاله فى المغنى (٣٠) .

---

(٢٩) قال الاخفش فى معانى القرآن ص ٢٩٨ عند قوله تعالى فى سوره الأعراف الآيه رقم ٤١ . « لهم من جهنم مهاد ، ومن فوقهم عواش » فإنما انكسر قوله : « عواش » ، لان هذه الشين فى موضع عين فواعل ، فهى مكسوره ، واما موضع اللام منه فالياء . والياء والواو اذا كانتا بعد كسرة وهما فى موضع تحرك برفع أو جر صارتا ياء ساكنة . وادخلت عليها التنوين وهو ساكن ذهبت الياء لاجتماع الساكنين ..انتهى»

لا يفهم من كلام الاخفش انه تنوين صرف كما لا يفهم منه على وجه التحديد انه تنوين عوض . ولكن يفهم من كلامه ضمنا أن التنوين هنا لم يأت عوضا عن الياء ولكن سبب حذف الياء دخول التنوين عليها فلم تحذف اولا وجىء بالتنوين عوضا عنها . كما اننا نفهم أن قول الأخفش مناقض لما حكوه عنه من أن هذا التنوين تنوين صرف أتى به بعد حذف الياء لالتحاقه بأوزان الآحاد . ولعل هذا الرأى الذى حكوه عنه من كتاب له آخر .

بقى بعد ذلك أن أقول : اذا كان الأخفش يرى أن دخول التنوين على مثل « جوارى » هو السبب فى حذف الياء ، اى أن صيغة « مفاعل » كانت مكتملة ، إذا كان يرى ذلك فلماذا – إذا – دخلها التنوين . لعله يرى أن الياء الساكنة فى نحو « جوارى » لا تقوم مقام الحرف الصحيح فانقص الجمع عن صيغته المانعه من الصرف ، فدخل تنوين التمكين فحذف الياء الساكنة التى لا يعتد بها الأخفش .

هذا وفى التعليق القادم مباشرة تكملة لهذا البحث .

(٣٠) أنظر المغنى ص ٢٣ وممن ردوا على الأخفش رأيه هذا ابن الحاجب فى أماليه (انظر الجزء الثالث ص ١٨ الأمالية الثالثة) قال : « والذى يدل على اعتبار المحذوف يقتضيه الياءُ من جوارٍ – أمران : أحدهما انا نقول : هذه جوار بكسر الراء اعتدادا بوجود الياء ، ولو كانت الياء فى حكم العدم لوجب أن يقول : هن جوارُ فدل ذلك على أنه ليس كسلام وكلام ثم قال : « واذا ثبت الاعتداد بها فى الحكم اللفظى حتى قدرت كالموجودة وجب الاعتداد بها فى منع الصرف » ثم ذكر الأمر الثانى . أقول وقد ينتصر للأخفش بقراءة من قرأ « وَلَهُ الجَوَارُ » بضم الراء .

قال : وقد وافق على أنه لو سمى بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز (٣١) صرف هند ، والتعبير فى ملحق هذا النـــــــوع بالمنقوص من الاسم الذى لا ينصرف أولى من تعبير الشـــــيخ خالد الأزهرى فى شرح التوضيح بما كان كجوار وغواش من الجموع المعتـــده الآتية على وزن فواعل لشمول الاول لنحو أعيم (٣٢) ويعيـــــل مصغرى أعمى (١٤/ب) ويعيلى فإنهما ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان الفعـل فى زنته نحو أبيطر ويبيطر ، وتنوينهما عوض من الباء المحذوفة وليسا من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل فهما خارجان عن كلامه المذكور ، وإن صرح بعد ذلك فيه بأن تنوينهما ينتظم فى سلك تنوين العوض عن الباء . ولعله أخذ ذلك (٣٣) من قولهم : إذا خلا جمع مفاعل المنقوص من (ال) والاضافة أجرى فى الرفع والجر مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه حيث قيدوا بالجمع .

واعلم أن فى كلامهم هذا ما يوهم أن تنوين نحو قاض من هذا النوع

=

هذا وقد سبق قريبا ما يفيد أن الاخفش يرى ان دخول التنوين فى هذا الجمع كان سببا فى حذف الياء ، ولم يكن حذف الياء سببا فى رد التنوين الى هذا الجمع بعد ان نقص عن صيغة الجمع المانع للصرف فصار تنوين تمكين 'ردّ الى الاسم بعد زوال المانع . وقلنا : هذا رأيه فى « معانى القرآن » فلعله خالفه فى كتاب آخر نقل منه العلماء رأيه هذا .

اقول : إن لى رأيا فى حسم هذا الخلاف بين الأخفش ومعارضـه فالاخفش يرى أن الياء الساكنة فى نحو غواشى وجوارى لاعتداد بهـــا فيكون وزن « مفاعل » المانع من الصرف نقص فيعود التنوين ، لأن تنوين التمكين مقدر فيه ، فاذا خف الاسم بالنقص ظهر التنوين المقدر .

(٣١) فى (ب) جوزا والصواب ماهنا .

(٣٢) أصله · أعيمى ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل على وزن « أفيعل » على وزن « أدحرج » ومثله قاض علما لامرأة . « حاشـية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية ص ٣٥ » .

(٣٣) ساقط من نسخة (ب) .

كما غلط فيه بعضهم (٣٤) . وليس كذلك (١٥/١) بل هذا يخالفـــه من وجهين : أحدهما أن جره بفتحة مقدرة ، وجر نحو قاض بكسرة مقدرة . ثانيهما أن تنوين نحو جوارٍ تنوين عوض بدليل سقوطه حالة النصب ، ورجوع المعوض نحو « سيروا (٣٥) فيها ليالى » ، وتنوين نحو قاض تنوين صرف بدليل ثبوته حالة النصب مع الياء فى نحو « وداعياً إلى (٣٦) اللهِ بإذنه» عطفا على المنصوبات قبله ، ولو كان عوضا لسقط ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض وكلام المغنى كالتصريح فى ذلك ، فانه قال وقد سألنى بعضهم : كيف عطف المرفوع على المجرور فى قوله تعالى « لا يَنْكِحُهَا (٣٧) إلا زانٍ أو مُشْرِكٌ » فقلت . له فهلا استشكلت ورود الفـــاعل مجرورا وبيتُّ له أن الأصل « زانِىٌ بياءٍ (١٥/ب) مضمومةٍ ثم حذفت الضمة للاستثقال فانحذفت الياء لالتقائها ساكنة هى والتوبين : انتهى .

فيفيد أن تنوين قاضٍ وزانٍ ونحوهما ليس عوضا من الياء ، لأنهـا لم تحذف الا بعد دعوله لالتقائها معه ساكنة بخلاف الياء فى نحو جوارٍ

---

(٣٤) لعل المصنف سها فظن أن بعضهم واهم فى جعله تنوين « قاض » مثل تنوين جوار . فالقائل بأن التنوين فى « قاض » إذا سمى به امرأة مثل تنوين جوار على حق وذلك لمنعه من الصرف للعلميـــة والتأنيث . فالتنوين فى هذه الحاله تنوين عوض ، ويدخل فى باب جوار . أما كون «قاض» مثل التنوين فى جوار فإنما يقصدون أن ذلك فى حالة تسمية امرأة بقاض ، وقد مر بنا نص المبرد وهو قوله « وكذلك « قاض » لو سميت به امرأة لانصرف فى الرفع والخفض ، لان التنوين يدخل عوضا عما حذف منـــه انظر ص ٦٠ .

فالمصنف لم يدرك هذا القيد وهو منع نحو « قاض » من الصرف فى حالة التسمية فوهم أن غيره واهم . أقول ذلك ، لأننى ـ فيما أعلم لم أجد أحدا جعل التنوين فى « قاض » الذى لم يسم به مثل التنوين فى « جوار » . ومن الجائز أن يكون بعض النحاة قال بذلك ولكننى لم أطلع على هذا الرأى للآن فى أى كتب من كتب النحاة .

(٣٥) سورة سبأ آية ١٨ .

(٣٦) سورة الاحزاب آية ٤٦ .

(٣٧) سورة النور آية ٢ .

وغواشٍ فإنما حذفت منه تخفيفا كما تقدم ثم عوض منها التنوين ، وسمى تنوين عوض من حرف .

والثالث : وهو العوض عن مفرد ، وهو اللاحق لما يلازم الاضافة من المعربات أو تنوى فيه الاضافة نحو كلٌ وبعض إذا قطعا عن الاضافة .

وفائدته طلب الايجاز نحو « كلٌ فى فلكٍ (٣٨) يسبحون » و « فضلنا (٣٩) بعضهم على بعض » والأصل كلُّ إنسانٍ (٤٠) ؛ وعلى بعضهم ، فحذف الاسم المضاف اليه وهو انسان فى الاول (١٦/أ) والضمير فى الثانى . وعوض عنه التنوين ، ولما اختص بالمضاف ـ ولا يكون إلا إسما ـ كان من قسم الخاص به ، فاعلم . وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التى كانت تعارضه ، حكاه فى المغنى (٤١) واختاره ابن الحاجب ، قيل وهو الصحيح . ولم يذكر هذا النوع فى التوضيح . قال الشمنى الأنصارى . ولعله يرى أنه من قسم تنوين التمكين . لأن الاضافة لم تنوَ . نظيره تنوين قبل وبعد لزوال ما يعارضه فى اللفظ من الاضافة (٤٢) : انتهى .

---

(٣٨) الآية فى سورة يس رقم ٤٠ هكذا « وكلٌ فى فلكٍ يسبحون » بالواو .

(٣٩) سورة البقرة آية (٢٥٣) .

(٤٠) ليس المفرد فى « كلٌ فى فلكٍ » لكمة انسان ، اذ ليس المعنى كل إنسان فى فلك . ويبدو أن المؤلف يقصد الآية « قل كل يعمل على شاكلته » أى كل إنسان ولم يذكرها .

(٤١) انظر المغنى ج ٢ ص ٢٤ . ولعل القائل بأنه تنوين تمكين هو الزمخشرى قال : « انما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة ، والاضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع رجع الى ما كان عليه (الأشباه والنظائر ١/١٢١) .

(٤٢) وهنا بحث أقدمه فى هذا المجال . هناك فرق بين ثلاثة أنواع من المضاف : النوع الأول ما تنوينه يذهب بالاضافة ويعود عند عدمها =

وقد يعارض هذا الترجي (٤٣) صنيعه في المغني فانه حكى كونه للتمكين بلفظ قيل الدالة على الضعف ساكتا عليه . وقوله الشيخ خالد

=

مثل : قلم محمد . كتاب علي ، وهذا إضافته جائزة . ويسمى التنوين فيه تنوين التمكين . والنوع الثاني يشترك مع الاول في أن تنوينه يذهب عند الاضافة ويرد عند عدمها ويكون هو عوضا عن المضاف . وهذا إضافته واجبة فلا يكون الا مضافا .

ومن هنا يظهر الفرق بين النوع الاول وذلك في الكلمات الاتية . كل . بعض . أي . مع .

فالأول إضافته جائزة والثاني اضافته واجبة ، فلما كان الثاني إضافته لازمة حكمنا بأن التنوين انما جيء به عوضا عن المضاف . ولم نحكم بذلك على النوع الأول . ومن هنا ظهر بطلان قول القائل : (وإذا صح أن نقول بأن التنوين في كل وبعض للتعويض عن المضاف اليه فلم لا نقول بأن التنوين في « قلم » مثلا للتعويض أيضا ؟ حيث انه من الممكن أن نقول . قلم محمد ، بدون تنوين فاذا لم توجد الاضافة وجد التنوين كما في كل وبعض » (ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ١٠٠ ، للدكتور عوض الجهاوي) .

أما النوع الثالث من المضاف فهو الذي تكون اضافته لازمة مثل النوع الثاني وهو : قبل وبعد وما أشبههما من الظروف . وعند حذف المضاف فانت بين ثلاثة أحوال . إما أن تنوى لفظ المضاف إليه فكأنه لم يحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإما أن تنوى معنى المضاف إليه فكأنه لم يحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإما أن تنوى معنى المضاف اليه بعد حذفه فيبنى المضاف على الضم (والفرق بين نية اللفظ ونية المعنى أن نية اللفظ تكون بلفظ محدد معين بحروف معينة ونية المعنى ليس لها لفظ معين . والحالة الثالثة لا ينوى فيها لفظ المضاف اليه ولا معناه . وحينئذ يدخله التنوين وهذا التنوين جاء بعد حذف المضاف اليه مع عدم نية لفظه أو معناه . أما التنوين بعد حذف المضاف اليه بعد كل وبعض فلأن المضاف اليه منوئ اللفظ والمعنى ، ومن هنا افترق النوع الثاني وهو تنوين كل وبعض عن النوع الثالث وهو تنوين قبل وبعد . فالتنوين في قبل وبعد لم ينوَ فيه اللفظ ، ولا المعنى ، والتنوين في كل وبعض نوى فيه لفظ المضاف ومعناه . ولو كان مثل التنوين في قبل وبعد لحذف كما حذف في قبل وبعد ، ولكنه تنوين جاء عوضا عن المضاف

=

رحمه الله كغيره بعد تصحيح أنه للتمكين (١٦/ب) يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها لم يسعه فى معرض الاستدلال لذلك كما سبق الى بعض الأفهام ، وإلا فسائر أنواع التنوين تشاركه فى (حذا (٤٤) الحكم) ذكر لبيان ما هو الواقع ، لا استدلالا فتدبره .

والرابع : وهو العوض عن حرف زائد ذكره فى المغنى ، وعزاه لابن مالك ، كجندل ، أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين . قال فيه : والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الألف التى (هى (٤٥) علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش .. انتهى .

فائدة : الألف لا تكون أصلا فى (١٧/أ) الأسماء المتمكنة ولا فى الأفعال ، وانما تكون زائدة نحو ضارب أو منقلبة عن واو نحو دعا وعصا أو ياء نحو يرى وفتى ، وانما تكون أصلا فى الحروف نحو ما ولا ، لأنها جوامد ، وفى الأسماء غير المتمكنة نحو ذا ومتى .

(تنبيـــــه) :

عرف فى المغنى تنوين العوض بتعريف جامع للأنواع الأربعة فقال هو اللاحق عوضا من حرفٍ أصلى أو زائدٍ أو مضافٍ اليه بمفردٍ أو جملةٍ .

=

اليه . اذ كل من التنوين والاضافة تتميم للمضاف ، ولذلك لا يجتمعان . ولكن من الأسماء ما يتم معناه بدون إضافة كالنوع الأول فلم يكن التنوين فيها عوضا . ومن الاسماء ما لا يتم معناها بدون المضاف اليه وإضافتها لازمة مثل كل وبعض ، واى ، وأية ، فلما حذف المضاف اليه كان لابد من عوض وهو التنوين الذى سماه النحاة (تنوين العوض عن مفرد) .

هذا اجتهادى وأرجو أن أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء فى هـــذه المسألة الغامضة التى صال فيها علماء اللغة وجالوا ، واختلفوا ولكنهم اجتهدوا ، ولكل مجتهد نصيب . أثابنا الله وإياهم بفضل من عنده (أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٣١) .

(٤٣) الترجى ، أى قول الأنصارى السابق : « ولعله يرى » .

(٤٤) فى نسخة (ج) ذلك وكلمة الحكم ساقطة .

(٤٥) ساقط من (ج) .

(الأنواع الأخرى من القسم الأول)

النوع الثانى من نوعى المختص بالاسم ، وهو ما لا تحـــاول به الدلالة على الاسمية لكنه يجلب لداعى الضرورة أو لمجـــرد تكثير اللفظ ونحوها على ما سيأتى أيضا ان شاء الله تعالى .

وهو أربعة انواع أيضا .

الأول : تنوين الاضطرار ، وهو اللاحق فى حال (١٧/ب) الضرورة للمنادى المضموم نحو قول الأحوص (٤٦) :

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليْهَـــا

وَليس عليك يا مطرُ الســـلامُ

فان تنوينه ليس للتمكن كما قاله فى المغنى (٤٧) لأن الاســـم وهو مطر مثلا مبنى على الضم . ونقل شيخ الاسلام فى حاشيته عن بعض المحققين . إنه راجع فى التحقيق الى تنوين التمكين ولكن الضروره سبب لإظهار التنوين الذى كان له قبل النداء .

ثم هذا البيت من قصيدة تصف حال مطر ، وهو رجل كان دميمـا هو أقبح الناس وحال امرأته سلمى ، كانت أجمـــل النســـاء، وأحسنهن وكانت تريد فراقه ، ومطر لا يرضى بذلك فقـــوله : سَـــــلامُ اللهِ مبتدأ . وعليها خبره ، أى على سلمى . وقوله يا مطر (١٨/أ) (علم) (٤٨)، وتنوينه للضرورة وفيه الشاهد .

---

(٤٦) ديوانه ١٧٣ تحقيق ابراهيم السامرائى مطبعـــة النعمان بالنجف الأشر ١٣٨٩ م .

(٤٧) المغنى ٢/٢٤ .

(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

الثانى : تنوين الزيادة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف كما قاله شيخ الاسلام رحمه الله فى حاشيته كقول امرىء القيس (٤٩) :

ويوْمَ دخَلْتُ الخِدْرَ خِدرَ عُنيزةٍ

فقَالتْ لكَ الويلاتُ إنكَ مرجِلِى

وفاقا لابن الخباز حيث جعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه . وخلافا لبعضهم حيث جعلها قسما واحدا وهو تنوين الاضطرار كما نقله عنه فى المغنى فقال : وزاد بعضهم سابعاً وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى . المضموم . وظاهر كلام الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التوضيح ميل إلى هذا (٥٠) . وكلام بعض يقتضى (١٨/ب) أن المراد بتنوين الزيادة تنوين المنادى المضموم ، وتنوين الضرورة تنوين صرف ما لا ينصرف ، والأمر فى ذلك قريب ، والأقرب الى تنوين صرف ما لا ينصرف تنوين التمكين . قال فى المغنى لأن الضرورة أباحت الصرف وتنوين المنادى ليس بتمكين لبناء الاسم على الضم كما تقدم فافترقا . وأما معنى البيت فيوم ظرف منصوب باذكُرْ محذوفا . وجوز التبريزى (٥١) فى شرح المعلقات جره عطفا على اليوم المجرور فى البيت قبله (٥٢) ، ورفعه (٥٣) محلا

---

(٤٩) من معلقته .

(٥٠) التوضيح ١/٣٧ .

(٥١) هو يحيى بن على بن محمد بن الحسن أبو زكريا ابن الخطيب التبريزى أحد الأئمة فى النحو واللغة والأدب . صنف شرح القصائد العشر وغير ذلك . توفى سنة ٥٠٢ (البغية ٤١٤) انظر (شرح القصائد العشر للتبريزى ص ١٤ ، ١٧) .

(٥٢) وهو قوله :

ألا رُبَّ يَومٍ لكَ منْهُنَّ صالحٍ

ولا سيَّما يَومٌ بِدارةَ جلْجُلِ

والمقصود باليوم هو ما بعد « لا سيما » قال الفراء : « لا يجوز أن يكون « يومَ عقرتُ » مردودا على قوله « ألا ربَّ يومٍ » لأنه مضاف غير

لبنائه لفظا بإضافته إلى فعل مبنى . والعدر خشيبات تنضب فـــــوق قتب البعير مستورة بثوب ، والمراد الزوج . وعُنيزة (١٩/أ) ابنة عم امرىء القيس ، كان عاشقا لها فاحتال فى طلب الغرة منها فعقر راحلته يوم رحيل الحى للعذارى المتأخرات فى الركب عن الرجـال فى حكاية يطول ذكرها . وقسّم متاع راحلته بينهن . فحَمَّلْتَه وبقيت عنيزة لم يحَمِّلْها (شيء) (٥٤) . وقال لها : ليس لك بد من أن تحمليني معك فانى لا أطيق المشى ، ولم أعتده ، فحملتـــــه على بعيرها . و (مرجلى) بالمعجمة ، أى مصيِّرِى رَاجِلة . يقال : رجل الرجل يرجل إذا صـــــار راجلا ، وأرجله غيره اذا صيّره كذلك . والمراد أنها لما حملتـــــه على بعيرها ، ومال معها فى شقّها ليقبلها كرهت أن يعقر البعير . وقولها (لكَ الوَيلاتُ) (١٩/ب) دعاء له على عاده العرب فى ذلك ، أو دعاء عليه ، اذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها كما آنســـــار الى الاحتمالين ابن الأنبارى (٥٥) .

=

محسّن ، وهو معرفة ، فلا يجوز لِرُبَّ أن تقع على المعارف « وما يقال فى « يومَ عَقرْتُ » يقال فى « يوم دخلت » فكلاهما معطوف على اليوم فى « ولا سيما يومٌ » (أنظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٤) .

(٥٣) لم يبين المصنف وجه الرفع محلاً . قال أبو بكر الأنبارى فى شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣ : « اليوم موضعه رفع على الرد على اليوم الذى بعد سيما » فهو مرفوع محلا ، مبنى على الفتح لفظا » . أقول وقد عرفنا أن الاسم النكرة بعد « لا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر . فنقول بجر يومٍ ورفعِهِ على العطف على يوم فى « لا سيما يومٌ » » .

(٥٤) فى نسخة (أ) و (ب شيئا بالنصب وهو الصواب .

(٥٥) انظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الانبارى أو الأنبارى ص ٣٦ قال : « لك الويلات » فيه قولان : أحدهما أن يكون دعاء منهـــا عليه فى الحقيقة ، اذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها ، والاخر أن يكون دعاء منها عليه فى الحقيقة ، إذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها . والآخر أن يكون دعاء منها له فى الحقيقة كما تقول العرب للرجل اذا رمى فأجاد : قاتله الله ما أرماه » أقول : وتقول العرب : ويلمه فارسا .

والشاهد فى (عنيزة) حيث نون وهو ممنوع الصرف .

الثالث : المهموز : ويسمى تنوين الشاذ ، وهو اللاحق للمهموز من أسماء الاشارة مثل (٥٦) هؤلاء قومك حكاه أبو زيد عن العرب . قال : ولكن لا يحاولون به معنى .

وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل فى ألف (قبعثرى) (٥٧) ونقل فى المغنى عن ابن مالك أن الصحيح أن هذا نون زيدت فى آخر الاسم كنون ضيفن . وليس بتنوين قال : وفيما قاله نظر ، لأن الذى حكاه سماعا تنوينا فهذا دليل على أنه سمعه فى (٢٠/أ) الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك . وقد علم مما قررناه فى الأنواع الثلاثة اختصاصها بالاسم .

الرابع : تنوين الحكاية اللاحق للألفاظ المحكية بعد لحوقه بها جملا كانت أو مفردة كتأبط شرا ، وكما اذا سميت رجلا أو امرأة بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به بما كان عليه قبل التسمية من تنوين ونحوه تنبيها على ذلك ، وان كان فيه العلمية والتأنيث . (قاله) (٥٨) ابن الخباز . وقال ابن هشام : وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ، لأن الذى كان قبل التسمية حكى بعدها .. (٦٠) انتهى .

ومن ثم يعلم اختصاصه بالاسم ، إذ لا يسوغ (٢٠/ب) قبل حكايته دخوله على غيره .

---

(٥٦) يقول مثل هؤلاء وكلمة (مثل) توحى بأن للكلمة أمثال ، وما هى الا لكمة واحدة تنتهى بالهمزة من أسماء الاشارة هى هؤلاء .

(٥٧) سعيد بن أوس أبو زيد الانصارى توفى ٢١٥ هـ (البغية ٢٥٤) .

(٥٨) الجمل الضخم .

(٥٩) فى (أ) قال بدون ضمير والصواب ما فى (ب) و (ج) .

(٦٠) المغنى ص ٢٥ .

القســـــم الثانى

وهو ما لا نحاول به الدلالة على الاسمية

القسم الثانى المشترك بين أنواع الكلمة من اسم وفعل وحرف (١) . وتختلف فائدته بحسب اختلاف ملحوقه .

وهو نوعان : تنوين الترنم ، والتنوين الغالى على ما فيهـــا من خلاف ، وهو قولان : أحدهما أنهما نونان ، ولبسا من أنواع التنـــوين حقيقة فى شىء . (افترقت) (٢) أصحـــاب هـــذا القول فرقتين : فرقة ذهبت ـ كأبى الحجـــاج بن معـــزور (٣) فى الترنم ـ إلى أنه نـــون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه فى نحـــو رأيت زيدا . وقد زعم أنه ظاهر قول سيبويه .

وكالزجاج والسيرافى ـ فى الغالى . الى أنه نون (إنْ) (٤) المزادة من الشاعر فى اخر كل بيت إيذانا بتمامه فحذفت (٢١/أ) الهمزة لضعف

---

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ١٤/١ : ولم يسمع دخولهـــا (أى تنوين الترنم) فى الحرف ، ولا يمتنع ذلك فى القياس .

(٢) فى (ب) وافترق . وكلاهما صواب ، لأن التأنيث جائزٌ .

(٣) هو يوسف بن معزوز أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء . ألف شرح الايضاح للفارسى ، والرد على الزمخشرى فى مفصله وغير ذلك مات بمرسية فى حدود ٦٢٥ هـ (البغية ٤٢٤) .

ذكره أبو حيان فى ارتشـــاف الضرب ٣١٦/١ وذكر أنه يرى أن الأقسام المختصة بالاسم كلها نوع واحد ، وهو تنـــوين التمكين وقال وظاهر مذهب سيبويه فى الذى يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين ، انما هو نونٌ بدلٌ من الهمزة (أى الألف) لا تنوينٌ . فعلى هذا لا يكون التنوين الا قسما واحدا ، وهو تنوين التمكن والمســـمى تنوين الصرف (ارتشاف ٣١٣/١)

وورد ذكر ابن معزوز فى التذييل والتكميـــل ٢٨٥/١ مبحث التنـــوين .

(٤) هل الشاعر يزيد « إن » بعد كل بيت إيذانا بانتهـــائه ولماذا « إن » ؟

أقول : هذا ليس ببعيد عن الصواب ، لأن همزة « إنْ » تبدأ من أقصى الحلق وتخرج نونها من التجويف الأنفى فتحدث رنينا فاهتدى العرب الى بيان انتهاء القول بصوت (إنْ) الذى يشبه دقة الساعة فى عصرنا فنشعر بنهاية وقت وابتداء آخر .

الصوت بها ، فتوهم السامع أن النون تنوين . وفرقة ذهبت الى أنهما نونان زيدتا فى الوقف كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف . قاله ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية . وتقدمت الاشارة اليه فى ابتداء الكلام فى قسم المختص (٥) . قال ابن هشام فى التوضيح : وهو الحق لثبوتهما مع « ال » ، وفى الفعل ، وفى الحرف ، وفى الخط والوقف كما يظهر لك فيما يأتى من الأمثلة . ولحذفهما فى الوصل ، وليس شىء من أقسام التنوين كذلك . وعلى هذا التقدير فجميع الأقسام مختصة بالاسم فلا يردان على من أطلق من النحاة أن الاسم يعرف بالتنوين (٢١/ب) (باعتبار) (٦) ما فى نفس الأمر ، أما باعتبار تسميتهما تنوينين فيردان .

القول الثانى أنهما نوعان من التنوين ، لهما خصوصيات ، منها مجامعة « ال » والاتصال بغير الاسم .

(تنوين الترنم)

فالنوع الأول وهو تنوين الترنم هو اللاحق للقوافى المطلقة والأعاريض المصرَّعة وأعنى بالأعاريض المصرعة التى غيرت لتوازى ضروبها ، وبالقوافى المطلقة التى آخرها أحد الحروف الثلاثة التى هى الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة المسماة للعروضيين بحروف الاطلاق ، وللنحويين بحروف العلة ، وللقراء بحروف المد واللين . مثاله قول جرير (٧) :

أَقِلّى اللَّومَ - عاذِلَ - والعِتابَنْ

وَقولِى - إنْ أصبتِ - لقدْ أصابَنْ

---

(٥) أنظر ص ٤٧ .
(٦) ساقط من (ب) .
(٧) ديوانه ص ١٤ طبعة الصاوى ١٩٥٣ .

فلحق العروض والقافية ، وهما « العِتَابَنْ » وأصابَنْ » (٢٢/أ ، والأصل « العتابا » و « أصابا » فجيء بالتنوين بدلا من الألف المحذوفة لغرض .

وفائدته - كما قال العز الحاضرى (٨) - تحسين الانشاد . وتحسينه إما بالترنم ، أى التغنى كما صرح به ابن يعيش (٩) مدعيا أن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغنّ (١٠) وتبعه شارح اللباب . فقال : إنما جيء به لوجود الترنم ، (وذلك لأن حرف الحلق مدة فى الحلق (١١) ، فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ، لأن التنوين "غنة" فى الخَيْشُوم .

وإما بترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم (١٢) ، وهو التغنى إنما يحصل بأحرف الإطلاق ، لقبولها مد الصوت بها ، فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها (٢٢/ب ، فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس . وأما الحجازيون (فلا) (١٣) ، لأنهم يَدَّعونَ القوافِىَ على حالها فى الترنم ، ومن ثم اختلف هؤلاء القائلون بأنه بدل من الترنم على قولين :

---

(٨) لعله محمد بن محمد بن هلال الحاضرى . أو أخوه محمد الولوى الحاضرى ، ذكرهما السخوى فى الضوء اللامع ٨١/٩ .

(٩) هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد الحلبى موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش فى رمضان سنة ٥٥٣ هـ وتوفى سنة ٦٤٣ . من تصانيفه شرح المفصل . وهو أشهر شروح المفصل (البغية ٤٢١) .

(١٠) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٣٣/٨ ، ٣٤ .

(١١) الصواب : لأن حرف العلة . والتصحيح من شرح اللباب الذى نقل عنه المصنف ص ١٣ ، مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية ، وانظر ص ١٣ ، ١٤ قسم الدراسة .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

أحـــدهما :

التعبير بالترنم غير صواب ، لما فيه من الإبهام . والصـــواب أن يقال : تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف (١٤) من شيوخ ابن هشام في اللمع الكاملية .

والثـــانى :

يجوز أن يقال : تنوين الترنم على حذف مضاف ، وهو اختيار ابن مالك في سرح (١٥) الكافية .

واختلف تعبير هؤلاء في تقدير المضاف ، فقدره بعض آخر كابن مالك فيما نقله المرادى عنه بذى الترنم (١٧) ، أى المترنم .

وأولى التقديرين عندى (٢٣/أ) هذا ، لأن الإسناد فيه حقيقى بخلاف الأول ، وإن كان فيه إيماء إلى التعويض والابدال والفائدة .

---

(١٤) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبى العز المعروف بابن المرحل . أخذ عنه جماعة منهم ابن هشام وابن الصائغ . توفى فى القاهرة سنة ٧٤٤ هـ (الدر الكامنة : ٤٠٧/٢ ، طبقات الشـــافعية . ٢٣٠/٥) .

(١٥) عبر عنه ابن مالك فى التسهيل ص ٢١٧ بترك الترنم .

(١٦) أنظر التصريح على التوضيح ٣٦/٢ .

(١٧) ذكر ذلك المرادى عن ابن مالك فى كتـــابه (الجنى الدانى) فقال : قال ابن مالك : وقولهم تنوين الترنم هو على حذف مضـــاف . والتقدير : تنوين ذى الترنم (أنظر الجنى الدانى فى حروف المعـــانى ص ٨٤) تحقيق الجهاوى رسالة بدار العلوم .

تنبيـــــــه :

ذكر العلامة ابن أبى القاسم السعدى (١٨) رحمه الله تعـــالى فى حاشيته على التوضيح أن ابن هشام قال فى شواهده قد وقع للمؤلف - يعنى ابن مالك - وَهم فى تسميته هذا التنوين تنوين الترنم والصواب تنوين ترك الترنم ، إذ الترنم إنما هو فى أحرف الإطلاق وقال سيبويه - رحمه الله) أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء ، لأنهـــم أرادوا مد الصوت وإذا أنشدوا ولم يترنموا فأهل الحجاز يدَعون القوافى على حالها فى الترنم ، وناس كثير من بنى تميم يبدلون مكان المدة النون (٢٣/ب) .. انتهى .

قال ، أى السعدى بعد حكاية ذلك : توهيمه لابن مالك رحمه الله - وهم منه وغلط عليه فانه رحمه الله صرح فى شرح الكافية - بأن الذى يسمى تنـــوين الترنم إنما هو عوض من الترنم ، لأن الترنم مد الصـــوت بمدة تجـانس حركة الروىّ . ثم نقل كلام سيبويه المتقدم بأتم مما ذكـــر ابن هشام . ونص عليه فى شرح التسهيل (١٩) فقال . « أو إشـــعارا بترك الترنم . فكيف يسرع الى توهيمه مع ما نص عليه فى أشهر كتبه ؟ وكونه - كما قيل - علامة العلماء ، واللج الذى لا ينتهى . ولكل لج ساحل .. انتهى .

---

(١٨) عبد الغفار بن محمد السعدى المصرى تاج الدين أبو القاسم توفى سنة ٧٣٢ هـ ذكره أبو حيان فى تذكرته ص ٦٩٩ ، ٧٠٤ ؛ (الدرر الكامنة ٣٨٦/٢) ولم أعرف اسم ابنه هذا صاحب الحاشية على التوضيح .

(١٩) العبارة التى رأيتها فى شرح التسهيل لابن مالك فى الجزء الأول صفحة ١٠ هى « وإما أن يكون عوضا عن مدة الاطلاق فى روىّ مطلق فلا يختص باسم ، لأن الروى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض اسم . وذلك فى لغة تميم كإنشاد بعضهم .

أَقِلِّى اللَّومَ عاذِلَ وَالعَتَابَنْ
وَقولِى إنْ أصبتِ لَقَدْ أصابَنْ

وعبارة ابن مالك هنا لا نفهم منها ما إذا كان الترنم بالتنوين أو ترك التنوين ، فمن أين نقل ابن السعدى هذا ؟

وكلام شيخ الاسلام الجد رحمه الله (٢٤/أ) فى حاشيته صريح فى أن توهيمه إنما هو للشيخ بدر الدين (٢٠) ، لا لوالده . وهذا مخالف لما يقتضيه كلام السعدى المذكور ، وعبارته فى الحاشية المذكورة .

وجعل المصنف فى شرح شواهد بدر الدين أن من أوهام بدر الدين وأوهام غيره تسمية هذا التنوين تنوين الترنم . وانما الصواب . تنوين ترك الترنم فجعله وهما وعبّر به هنا ، والصواب أن لا يقال : إنه وهم ، بل بتأويل ، والله أعلم .. انتهى .

ويمكن الجمع بين الكلامين بأن توهيم أحدهما مستلزم لتوهيم الآخر . لاتفاقهما على هذه التسمية ، والله أعلم .

فائده . قد يبدل التنوين من حرف الاطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم (٢١) « واللّيلِ إذا يَسْرِ » (٢٢) بالتنوين ، كما (٢٤/ب) ذكره فى المغنى فى حرف الكاف .

وذكر شيخ الاسلام فى حاشيته أن ما أشبه القوافى مطلقا كان مثلها فى لحوق التنوين كالفواصل فى القرآن ، نحو قراءة أبى الدينار

---

(٢٠) أنظر (شرح الألفية ص ٢٣) لبدر الدين محمد بن الامام جمال الدين المشهور بابن مالك سبقت ترجمته ص

(٢١) فى البحر المحيط ٤٦٧/٨ ما نصه « وقرأ أبو الدينار الأعرابى والفجرِ ، والوَترِ ، وسرِ بالتنوين فى الثلاثة ، قال ابن خالويه : هذا كما روى عن بعض العرب أنه وقف على آخر القوافى بالتنوين وإن كان فعلا ، وان كان فيه الألف واللام قال الشاعر : « أقلّى اللوم .. وذكر البيت » ثم قال أبو حيان : « وهذا ما ذكره النحويون فى القوافى المطلقة اذا لم يترنم الشاعر . وهو أحد الوجهين اللذين للعرب اذا وقفوا على الكلم فى الكلام ، لا فى الشعر . وهذا الأعرابى أجرى الفواصل مجرى القوافى » وهذا النص سيذكره المؤلف .

(٢٢) سورة الفجر آية ٤ .

الأعرابى ، والفجر والشفع (٢٣) والوتر ، بتنوين الثلاثة ، قال ابن خالويه : الحق به التنوين من حيث أن الفواصل تشبه القوافى فى الشعر ، أى وأجرى الوصل مجرى الوقف كما فى قوله تعالى « الرسولا » (٢٤) و «السبيلا»(٢٥) و « الظنونا » (٢٦) و « المتعالى » (٢٧) . ونحو ذلك إيضاح المصراع فى اصطلاح العروضيين اسم لأحد شطرى البيت ، والعروض اسم للجزء الأخير من البيت ، والروى اسم للحرف (٢٥/أ) الذى تلزمه القافية ، ويسمى به فيقال : قافية لامية أو رائية أو نحوهما . والقافية اسم للحرف الأخير من البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن ، وقيل مع المتحرك نحو « لأمها » من قولك « أعلأمها » وهذا مذهب الخليل وهو الراجح من أقوال خمسة ، ثانيها وهو مذهب الأخفش إنها هى الكلمة الأخيرة من البيت كأعلامها بأسره وثالثها وهو مذهب قطرب(٢٨) أنها الحروف التى تبنى عليها القصيدة ، فلا فرق بينها وبين الروى على هذا ، ورابعها وهو مذهب ابن كيسان (٢٩) انه كل ما لزم اعادته فى البيت وخامسها انها البيت بأسره . وفى اشتقاقها وكونها بمعنى تابعه أو (٢٥/ب) متبوعة كلام ليس هذا موضع ذكره .

---

(٢٣) ليس قوله « الشفع » فاصلة . والصواب . والفجر ، والوتر ، ويسر . وقد سبق ذكر هذا النص قريبا فى الهامش .

(٢٤) نهاية الآية ٦٦ من سورة الاحزاب .

(٢٥) الآية ٦٧ من سوره الاحزاب .

(٢٦) نهاية الآية رقم ١٠ من سورة الاحزاب .

(٢٧) نهاية الآية ٩ من سورة الرعد .

(٢٨) هو محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يدلج اليه فاذا خرج رآه على بابه فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به مات سنة ٢٠٦ (البغية ١٠٤) .

(٢٩) هو محمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى . أخذ عن المبرد وثعلب ، من تصانيفه المهذب فى النحو . معانى القرآن . علل النحو . ما اختلف فيه البصريون والكوفيون مات سنة ٣٢٠ هجرية (البغية ص ٨) .

وفى الاقتصار على ما ذكرناه كفاية فى الايضاح (٣٠) .

ثم اذا علمت اشتراك هذا النوع بين أنواع اللكمة الثلاثة . فمثاله فى الاسم قول العجاج (٣١) :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدموع الذُرَّفَنْ

وفى الفعل قوله من قافية أخرى (٣٢) :

مِنْ طَلَلٍ كالأتحَمِيِّ أنهجَنْ

وقد اجتمعا فى بيت جرير السابق ، فإن الأول وهو (العتابن) اسم ، والثانى هو « أصابن » فعل . ومثاله فى الحرف قول النابغة الذبيانى (٣٣) :

أفدَ الترحلْ غَير أن ركابنَا

لمَّا تزلْ برحالنَا ، وكأنْ قَدِنْ

---

(٣٠) استطرد المؤلف الى الحديث عن القافية بمناسبة تنوين الترنم والغالى اللذان يتعلق الخديث عنهما بالقوافى . فذكر الخلاف فى القافية . وبين العروض والضرب والروى . ولكنه ترك أهم مسألة يتعلق بها بيان الفرق بين التنوين الغالى وتنوين الترنم . كان عليه أن يبين معنى القافية المطلقة والقافية المقيدة ، وكيف تكون تفعيلة الضرب تامة أو ناقصة حتى يتضح التنوين الغالى ، ويبدو لنا كيف يكون زائدا عن الوزن . ولكن الرجل راح يبين لنا الخلاف حول مفهوم القافية ، ولذلك كان استطراده هذا قليل الجدوى فى توضيح الفرق بين هذين النوعين من التنوين .

(٣١) انظر الديوان ملحقاته صـ ٨٢ بعناية وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ م .

(٣٢) أنظر الديوان ص ٧ .

(٣٣) أنظر الديوان ص ٨٩ ، وهو البيت الثانى من القصيدة المعروفة بقصيدة المتجردة وهى امرأة النعمان .

ومعنى الأبيات الأربعة : أما الأول منها وهو بيت جرير « فأقلّى » أمر من الإقلال ، أى القلة « واللّومُ » بفتح اللام (٢٦/أ) العَذْلُ ، و « عاذلُ » بفتح اللام ترخيم عاذلة على لغة من ينتظر ، والعتابن : عطف على اللوم ، و « لقد أصابن » مقول قولى ، وجواب الشرط محـــــذوف تقـــديره إن أصبتُ أنا (٣٤) لا تعذلى ، وقولى : لقد أصاب قاله العينى .

وقال شيخ الاسلام فى حاشيته : لقد أصاب : جواب قسم محذوف ، والقسم وجوابه معمول" « لِقَولِى » الواقع قبـــل « إن أصبت » الذى هو (٣٥) دليل جـــــواب الشرط على المرجح ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبى زيد فالجواب محذوف مُمَاثِل" لدليله السابق ، وليس هو من اجتماع شرط وقسم ، وإلا لكان مجردا من اللام على أنه جواب الشرط ، لأنه السابق حينئذٍ وليس هنا ذو خبر ، فاعلم ذلك .. انتهى .

---

(٣٤) هذا الشرح منقول عن شرح شواهد الألفية للعينى الموجود على حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية ٣٠/١ ولكن الضمير فى « أصبت » ليس ضمير المتكلم الذى هو الشاعر ، ولكنه ضمير المخاطبه والمؤلف ذكر الضمير « أنا » يظن أن الضمير فى « أصبت » للشاعر ، ولكن العينى لم يذكر هذا الضمير ، لأنه فهم الفهم الصحيح وهو أن الضمير لعاذلته وهو التاء المكسوره فى « أصبتِ » فالشاعر يريد أن يقـــــول لعاذلته : إن كنتِ على صواب فى قولكِ فقولى : إننى على صواب ، وليس المراد : ان كنتُ أنا على صواب فقولى اننى على صواب كما فهم المصنف .

(٣٥) هو عائد على « قولى » ، وهذا استطراد يستغنى عنه هـــذا البحث . مع أنه لم يستطع أن يوضح المسألة كما يجب ونستطيع أن نزيدها وضوحا فنقول :

أصل المعنى : يا عاذلةُ ، ان أصبت فقولى : والله لقد أصاب . فقدم جواب الشرط « فقولى » وعند التقديم لم يكن هو جواب الشرط عند البصريين ، وإنما هو دليل عليه ، وقال الكوفيون : انه جواب الشرط . تقدم أو تأخر . وجملة « لقد أصاب » جواب القسم الذى هو « والله » وحذف ودلّ عليه لام القسم فى « لقد » فاللام فى « لقد » لام قسم .

وأما (٢٦/ب) الثانى والثالث منها وهما بيتا العجاج وتمام (٣٦) الأول :

مِنْ طَلَلٍ أمسى يُحَاكِى المُصْحَفَا

وصدر الثانى :

مَا هَاجَ أحزاناً وشَجْواً قدْ شَجَا

فـ « صَاحِ » ، مرخَّم صاحب ، وترخيمه نادر ، لأنه ليس بعلم ، ولا مؤنث ، و « ما » استفهامية وهاج . بمعنى ثار وتحرك ، يتعدى ولا يتعدى . وها هنا متعدٍ ، والذرف بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة جمع ذارفة من ذرف الدمع إذا سال ، صفة للعيون والطلل ما شخص من آثار الديار ، وجمعه أطلال وطلول ، ويحاكى ، أى يشابه . والمعنى : أى شىء يهيج العيون الذارفة بالدموع من طلل ، أى من رؤية . طلل قد أمسى يحاكى سطور المصحف فى الخفاء لا ندارسه . والأتحَمِى من البرود بها خطوط دقيقة ، وليست (٢٧/أ) ياؤه للنسبة فى الأصح . وقيل للنسبة الى أتحَم موضع باليمن تصنع فيه البرود . وانهج فِعْل ماضٍ ، يقال انهج الثوب إذا بَلِىَ واخلق . والشجو كالشجن : الحزن . والعطف تفسيرى (٣٧) ، صح لتغاير اللفظين .

وأما الرابع منها وهو بيت النابغة « فأفِد » بكسر الفاء معناه : قرب

---

(٣٦) قوله : وتمام الأول وصدر الثانى يفيد أن مشطور الرَجز حكمه حكم بقية أوزان الشعر يقوم البيت فيه على عروض وضرب وشطر أول وهو الصَدْر ، وشطر ثانٍ وهو العَجُز ، ولكن من المعروف أن الرجز المشطور يقوم للبيت فيه على شطر واحد لا صدر له ولا عجز ولذلك سموه مشطور الرجز لأن البيت يقوم على شطر واحد كما قلت : فقوله :

يَا صَاحِ ما هاج العُيون الذُّرَّفا
مِنْ طَلَلٍ أمسى يُحَاكِى المُصْحَفَا

فهذان بيتان لا بيت واحد على أصح الأقوال ، فلا داعى لما ذكره المصنف .

(٣٧) أى عطف « صجو » على « أحزان » وهما بمعنى .

ودنا (٣٨) ، ويروى « أزف » ، والترحل : الارتحـــال ، وكذا الرحلة بكسر الراء . وأما بضمها فالمرتحل اليه . والركاب : الإبل الرواحل ، واحدها راحلة والرحال من الرحيل ، وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله وقوله . وكأن قدن » أى ، وكأن قد زالت وذهبت بقرينـــــة « لمّا نَزَلْ » والاستثناء منقطع . والمعنى : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا لما نزل بعد مع عزمنا (٢٧/ب) على الانتقال . وكأن : مخففة من الثقيلة قاله العينى (٣٩) .

النوع الثانى :

وهو التنوين الغالى ، ويسمى المتغالى أيضا ، وهو اللاحق للقوافى المقيدة . والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن ، وأعنى بالقوافى المقيده القوافى التى ليس رويها حرف إطلاق . واختلف فى سبب تسميته غاليا : فقيل : لزيادته على الوزن . لأن الغلو فى اللغة : الزياده وهو صريح كلام التوضيح (٤٠) .

وسمى الاخفش الحركة التى قبل لحـــاقه غلوًا . وقيل لقلته ، والقليل يسمى غاليا . وهو قول ابن الحاجب (٤١) .

---

(٣٨) فى جميع النسخ « دنى » بالياء ، ولكن الألف أصلهـــا واو مثل دعا فتكتب بالألف .

(٣٩) أنظر شواهد العينى هامش ص ٣١ ، ٣٢ من حاشية الصبان على شرح الاشمونى الجزء الاول .

(٤٠) أنظر التصريح على شرح التوضيح ٣٦/١ .

(٤١) أنظر الايضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/٢ يقول ابن الحاجب والخامس التنوين الغالى ، وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة وهو قليل ، فلم يذكر سبب تسميته غاليا ، وانما وصفه بالقلة ، وليس معنى هذا أن سبب تسميته غاليا قلته .

مثاله قول رؤية (٤٢) - كما قيل - :

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلْمَى وإنْ

كانَ فقيراً مُعْدِماً ، قالتْ : وإنْ

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن . وجعله ابن يعيش نوعا من الترنم (٤٣) ، لا نوعا مستقلا كما (٢٨/أ) تقدمت الاشارة اليه فى ابتداء التقسيم زاعما ما تقدم عنه (٤٤) من أنه يحصل بالنون ، لأنها حرف أغن ، وانما سُمِّيَ المغنِّى مغنّيا (٤٤) ، لأنه يغنن صوته ، أى يجعل فيه غنة ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات ، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفا .

وأنكر ثبوت هذا النوع رأسا الزجاج والسيرافى ، قالا : لأنه يكسر الوزن ، فلعل الشاعرَ كان ينشد « إنْ » الى آخر ما تقدمت الاشارة اليه من كلامهما . واختاره ابن مالك ، قال ابن هشام : وفى هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن . والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما فى « صهٍ » و « يومئذٍ » . واختار ابن الحاجب (٤٥) الفتح حملا على حركة ما قبل

---

(٤٢) أنظر ملحقات ديوان رؤية جمع وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ .

(٤٣) أنظر ص ٣٣ وما بعد من الجزء الثامن من شرح المفصل لابن يعيش .

(٤٤) أنظر ص

(٤٥) أقول : يقولون بالكسر وابن الحاجب يقول بالفتح ، وتلك مسألة تتوقف على انشاد الشاعر ، فهل كان الشعراء ينشدون مع فتح ما قبل هذه النون أو كسره ؟ وليس إلى ذلك سبيل اللهم إلا إذا وَصلَنَا شىء من كلام من كانوا ينزلون البوادى وخاصة عند بنى تميم . واسترعى نظرهم انشادهم للشعر فحدثونا عن ذلك ، وهذه مسألة تحتاج الى بحث شاق فى كلام الرواة ، وما قاله ابن الحاجب لا يعتد به .

دون التوكيد كاضربا ، قال ابن هشام (٢٨/ب) وسمعت بعض العصريين يسكّن ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان فى الوقف ، وهذا خـــلاف ما أجمعوا عليه . وقد تقدم أن الحركة قبل تسمى 'غلوًا (٤٦) .

وقد اعتلف القائلون بأن هذا النوع تنوين (٤٧) فى فائدته ، فقال ابن يعيش : فائدته . الترنم (٤٨) أيضا .

وقال الجرجانى (٤٩) : فائدته التنصيص على الوقف ، أى لأنه لما كان مسكنا لم يعلم أوصل أم وقف فلما أرادوا التنصيص على الوقف أتوا بالتنوين علامة على الوقف ، قال : وهو نظير فصلهم بالحذف فى نحو : قام زيد . وفى شرح التوضيح للشيخ خالد الازهرى بعد حكاية الخلاف فى فائدته أنه وقع فى شرح اللُّب أن هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا أريد به ترك الوقف (٥٠) ، ووصل آخر البيت الاول بأول (٢٩/أ) البيت الثانى انتهى . قال ، أعنى الشيخ خالد : والمحرر الاول ، يعنى : قول الجرجانى .

---

(٤٦) أنظر ص ٨٣ .

(٤٧) هذا الكلام منقول برمته من التصريح ، وليس للمؤلف غيـــر النقل ، ولكن حدث خلاف فى التعبير هنا فعبارة التصريح « واختلف متبتوه تنوينا فى فائدته » والباقى لا تغيير فيه .

(٤٨) أنظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣١/٨ وما بعدها .

(٤٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى المشهور ، ابو بكر أخـــذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، صنف المغنى فى شرح 'الايضاح . المقتصد فى شرحه . الجمل . العوامل المائة وغير ذلك مات سنة ٤٧٤ (البغية ٣١١) .

ثم إذا علمت اشتراك هذا النوع بين الكلم الثلاثة فمثاله فى الاسم قول رؤبة (٥١) :

وَقَائِمِ الأعماقِ خاوِى المخْتَرَقْنْ

وفى الفعل قول امرىء القيس (٥٢) :

أَحارِ بْنَ عمْرٍو كأنّى خَمِرْنْ
ويَبعدُو على المـــرءِ ما يأتمِرْنْ

كذا مثل له المراوى فى شرح الألفية (٥٣) .

ومثل له الشيخ خالد فى شرح التوضيح (٥٤) بقول العجاج (٥٥) .

مِنْ طَلَلٍ كالأتحَمِيِّ أنْهَجَنْ

وهو "سهْو" منه ، لأنه تنوين ترنم كما تقدم (٥٦) للحوقه للقوافى المطلقة وعدم زيادته على الوزن ، ومثاله فى الحرف قول رؤبة المتقدم(٥٧) أولا ، أعنى قوله :

قَالتْ بَناتُ الحىّ يا سَلْمَى وإنْنْ .. الخ

---

(٥٠) قال شارح اللباب « وانما يلحق حيث أريد ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول بأول البيت الثانى » .
(٥١) ديوانه صـ ١٥٤ .
(٥٢) ديوانه .
(٥٣) أنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ص ٢٩ .
(٥٤) التصريح على التوضيح ١/٣٧ .
(٥٥) مر الحديث عنه ص
(٥٦) أنظر ص ٨٠ وما بعدها .
(٥٧) أنظر ص ٨٤ .

ومعنى الأبيات (٢٩/ب) الثلاثة (٥٨) :

أما الاول منها فالألف واللام فى العم بدل من المضاف اليه تقديره بنات عمى . وجواب الشرط فى الشطر الاول محذوف ، وفى الثانى الشرط والجزاء جميعا . والمعنى : قالت بنات عمى يا سلمى ، أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت : رضيت به وإن كان فقيرا معدما . وأما الثانى منها فالواو فيه واو وُربَّ والقاتم وكذلك القاتن : المكان المظلم المغبَر من القتام وهو الغبار ، وهو صفة لموصوف(٥٩) محذوف كما قال العينى ، والتقدير : رب مهمة قاتم الأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ، وهو ما بعد من أطراف المَفازة والخاوى بالمعجمة الخالى من خَوى البيت من الساكن ، والبطن من الطعام اذا خلا . والمخترق المر (٣٠/أ) الواسع المتخلل (٦٠) للرياح ، لأن المار يخترقه وهو مفتعل من الخَرْق وهى المفازة الواسعة . تتخرق فيها الرياح . وجواب ربَّ محذوف . وهو تطعته أو (جبتَ) (٦١) أو نحو ذلك ، وأما الثالث وهو بيت امرىء القيس فقوله : أحارِ بنَ عَمرو بكسر راء حار . مرخَم حارث وخَمرْن بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم من (الخمَر) (٦٢) بفتحتين . وهو كل ما ستر من بناء أو شجر . ومنه

---

(٥٨) فى « ب » الثلاث بدون تاء ، وكلتاهما صواب ، قال الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل : « فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز إجراؤها وتركها ، كما لو حذف ، تقول : مسائل تسع ورجال تسعة ، وبالعكس » حاشية الخضرى ٢/١٣٥ .

(٥٩) والتقدير رب مكان قاتم فحذف المكان وهو الموصوف وأقام الصفة مقامه وهى المخترق .

(٦٠) المتخلل : اسم مكان من تخلل ، أى مكان تخلل الرياح .

(٦١) من جاب : يجوب . ويجوب البلاد يسير فيها ويتجول وجَوّاب وجَوّال بمعنى .

(٦٢) فى (ب) الخمرة والصواب . خَمَر بفتح الخاء والميم . ومن شواهد النحو فى تابع المنادى قوله :

الخمر الذى يستر العقل . وما بأتمرن (٦٣) فاعل يعدو ، و « ما » مصدرية، والتقدير : ويعدو على الرجل ائتماره أمرا ليس برشيد ، لأنه إذا ائتمر أمرا ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . و « الواو » قال العينى (٦٤) – رحمه الله – . تصلح للاستئناف وللتعليل على معنى لام التعليل على رأى (٣١/ب) من أثبت هذا (٦٥) ، فيكون المعنى : يا حارثَ عمرٍو ، كأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار . فإن الائتمار ليس برشيد .

وان تكون زائدة على رأى الأخفش والكوفيين (٦٦) .

والشاهد فى يأتمرن حيث اتصل التنوين الغالى بآخره .

ولكن هذا آخر ما قصدنا إيراده ايضاحا لأقسام التنوين وجمعا لما تفرق من كلام النحويين ، وعلى الله نتوكل ، وبه نستعين ، وهو خير موفق ومعين .

ألا يا زيدَ والضحّاكَ سيرا

فقدْ جاوزتما خمرَ الطريقِ

(٦٣) من هنا تنقص نسخة (ج) المودعة بمكتبة الرياض . والناقص قدر صفحة أو أقل .

(٦٤) حاشية الصبان على شرح الاشمونى ٢/٣٢ .

(٦٥) المرجع السابق .

(٦٦) الانصاف فى مسائل الخلاف . أنظر المسألة الرابعة والستين . ذكر فيها ابن الانبارى أن البصريين لا يجوزون أن تكون الواو زائدة ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمـــد وآله وصحبه (٦٧) .

---

(٦٧) فى (ب) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين وعلى الكل اجمعين . ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وفى نهاية نسخة (أ) وهى النسخة التى اتخذتها أصلا ما نصه « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها . كاتب الاحرف الفقير محمد بن أبى اللطف . لطف الله به » وبعدها « قوبلت حسب الطاقة والامكان . الفقير محمد بن محمـــد بن عمران » .. وتحت هـــذا الكلام .. « الفقير أحمد بن نصر » .

أهـم المصـــادر والمراجع

* الأشباه والنظائر للسيوطى حيدر أباد ١٣٥٩ م .

* الأعلام للزركلى الطبعة الثانية .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى النحاس - مكتبة الخانجى - القاهرة .

* الأمالى النحوية لابن الحاجب تحقيق هادى حسن محمود - عالـــم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الاولى - بيروت ١٩٨٥ .

* الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميـــد - مطبعة السعاده - الطبعة الثالثة - القاهرة - بدون تاريخ .

* الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٢ .

* الإيضاح فى علل النحو للزجاجى - تحقيق الدكتور مازن المبارك - الطبعة الرابعه - دار النفائس - بيروت ١٩٨٢ .

* البحر المحيط لأبى حيان - الطبعة الثانية - دار الفكر للطبـــاعه والنشر ١٩٨٣ .

* البغية للسيوطى - الطبعة الاولى بمطبعة السادة بالقاهرة ١٣٢٦ م .

* تاريخ الادب العربى لبروكلمان . نقله الى العربية دكتور رمضـان عبد التواب راجع الترجمة السيد يعقوب بكر - الطبعة الثانية - دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧ .

* التبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين . لأبى البقـــاء العكبرى - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين . دار الغرب الاسلامى - ببيروت لبنان .

* تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن - نشر بدعم من جامعة اليرموك - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمـــــرادى شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان الطبعة الثانية ـــ مكتبة الكليات الازهرية ـ القاهرة .

* الجنى الدانى فى حروف المعانى ـ تحقيق عوض موسى جهاوى ـــ رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة .

* حاشية الشيخ أبو النجا على شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الجرومية ـ الطبعة الاولى ـ بمطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩ هـ .

* حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى ـ الطبعة الاولى ـ مطبعة شرف موسى ـ القاهرة ١٢٩٨ هـ .

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ دار احياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبى ـ بدون تاريخ .

* حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . لم يذكـــر الناشر ولا التاريخ .

* الدرر الكامنة للعسقلانى ـ دار الجيل ـ بيروت ـ بدون تاريخ .

* ديوان الأحوص الأنصارى ـ تحقيق ابراهيم السامرائى ـــ مطبعـة النعمان بالنجف الأشرف ١٣٨٩ هـ .

* ديوان جرير الصاوى ـــ مصر ١٣٥٣ هـ .

* ديوان رؤبة جمع وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ م .

* ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ م .

* ديوان امرىء القيس ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ الطبعة الأولى ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٨ م .

* ديوان النابغة الزبيانى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .

* رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى . تحقيق أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٧٥ م .

* شرح الأزهرية لخالد الأزهرى على هامش حاشية حسن العطار ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة شرف موسى ١٢٩٨ هـ .

* شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق دكتور عبد الرحمن السيد ـ الطبعة الأولى ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٤ م .

* سرح التصريح على التوضيح لخالد الازهرى ـ عيسى البابى الحلبى بدون تاريء .

* شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ تحقيق دكتور عبد الحميد ـ دار الجيل ـ بيروت ـ بدون تاريخ .

* شرح شواهد الألفية للعينى بهامش حاشـــية الصبان على شرح الاشمونى للالفية .

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابى بكر محمد بن القاسم الأنبارى ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ الطبعـــة الرابعة ١٩٨٠ .

* شرح القصـــائد العشر للإمام الخطيب أبى زكريا التبريزى عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية ١٣٥٢ إدارة الطباعة المنيرية .

* شرح الكافية لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ١٩٧٩ .

* شرح اللباب لعبد الله بن محمد بن الحسينى ـ مخطوط بمكتبـــة البلدية بالاسكندرية .

* شرح المفصل لابن يعيش ـ مكتبة المتنبى بالقاهرة ـ بدون تاريخ .

* الصحاح للجوهرى . تحقيق أحمد عبد الغفور . دار الكتاب العربى بمصر ١٣٧٧ هـ .

* ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد ابراهيم - الطبعة الأولى . دار الاندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠ .

* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى - مكتبة القدسى - القاهره ١٣٥٥ م .

* ظاهرة التنوين فى اللغة العربية للدكتور عوض مرسى جهاوى - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ١٩٨٢ م .

* ظاهرة التنوين فى اللغة العربية لاحمد عبد العزيز عمرو بكلية الاداب جامعة الاسكندرية رسالة ماجستير ١٩٧٨ م .

* القاموس المحيط لمحب الدين الفيروزبادى - الطبعة الثالثة - ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .

* ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى محمود قراعة - نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

* مجموعة الشافية فى فنى الصرف والخط - طبعة عالم الكتب - بيروت .

* المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية للدكتور على عبود الساهى - جامعة بغداد - الطبعة الأولى - بغداد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

* معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى - المطبعة العصرية بالكويت ١٩٧٩ م .

* المقتضب - تحقيق عبد الخالق محمد عضيمة - نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - القاهرة ١٣٩٩ م .

* مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى - بالقاهرة - بدون تاريخ .

* النون وأحوالها فى اللغة العربية للدكتور صبحى عبد الحميد - مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

* همع الهوامع للسيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بدون تاريخ .

فهـــــرس الموضـــوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقـــــــدمة	٣
القســـــم الأول	
قسم الدراســـــــة	٥
المـــؤلف	٧
وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق	٩
منهج الكتـــــاب	١٢
مصـــادر الكتاب	١٢
دراسات فى حروف النون والتنوين	١٦
النون وأحوالها فى لغة العرب	١٦
رسالتان فى ظاهرة التنوين	٢٤
الرســـــالة الأولى	٢٤
الرســـــالة الأولى	٢٤
الرســـــالة الثانية	٢٦
موازنة بين الرســـالتين	٢٨
قيمة الكتاب (الموضح المبين)	٣٠
توثيق الكتاب	٣٢
بحوث فى مسائل التنوين	٣٤
القســـــم الثاني	
قسم التحقيق	٣٦
مقدمة المصنف	٣٧
الفرق بين النون والتنوين	٣٨
تعريف التنوين	٣٩

الموضـــــــوع	الصفحة
أقسام التنوين	٤٥
القســـــم الأول	
وهو ما نحاول الدلالة على الاسمية	٥١
الأنواع الأولى من القسم الأول	
تنوين التمكين	٥١
تنوين التنكير	٥٣
تنوين المقـــابلة	٥٤
تنوين العوض	٥٧
الأنواع الأخرى من القسم الأول	
تنوين الاضطرار	٦٧
تنوين الزيادة	٦٨
تنوين المهموز	٧٠
تنوين الحكاية	٧٠
القســـــم الثانى	
وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية	٧١
تنوين الترنم	٧٤
التنوين الغـــــالى	٨٢
اهم المراجع والمصـــــادر	٩١
فهرس الموضوعات	٩٧

رقم الايداع : ٥٧٢٠ / ١٩٨٨

مؤسســـة البســـتانى للطبـــاعة

٦ شارع الشيخ البرماوى ـــ حدائق القبـة ـ القاهـــرة